دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الانتخابات النيابية السادسة (1985) في الكويت : تحليل سياسي
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	أسيري، عبدالرضا
مؤلفين آخرين:	المنوفي، كمال(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 14 , ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1986
الشهر:	ربيع
الصفحات:	95 - 138
رقم MD:	19814
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	القوانين والتشريعات، الكويت، الأحوال السياسية، المشاركة السياسية، الانتخابات، مجلس الأمة ، الديمقراطية، الأحزاب السياسية، الأزمات الاقتصادية، الاصلاح الاداري، الخدمات الاجتماعية، المؤتمرات، وسائل الاعلام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/19814

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ٩٥ ـ ١٣٨)

الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت: تحليل سياسي

عبدالرضا أسيري، كمال المنوفي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقدمة
الموضوع، الفروض، المنهج

تعد الانتخابات النيابية بوجه عام أحد مؤشرات أو مظاهر المشاركة السياسية وإن اختلفت دلالتها ومحدداتها ونتائجها من نظام سياسي الى آخر، وربما على صعيد نفس النظام السياسي من حقبة الى أخرى لأسباب تتصل بدرجة التطور الأقتصادي والاجتماعي والحضاري وطبيعة نظام الحكم[١]. ولدى تناولها لمعطيات المجتمع والسياسة في بلدان العالم الثالث، تذهب أدبيات الأنماء السياسي والسياسة المقارنة الى وصف الانتخابات العامة التي تجري في عديد من هذه الدول بالشكلية وانعدام الفاعلية، ذلك أنها عرضة للتلاعب والتزييف نتيجة تدخل الادارة السياسية. ويغلب أن يعزف معظم المواطنين عن المشاركة فيها، أو تخضع، على نحو حاسم، لتأثير المتغيرات التقليدية: القبلية والعائلية والدينية. لهذا عادة ما تكون المجالس النيابية هياكل "هشة" أو "كرتونية" لا يكاد المجتمع يشعر بوجودها في حياته[٢].

من ناحية أخرى، تفيد أدبيات المشاركة أن انخراط المواطن في العملية السياسية بالتصويت أوالترشيح أمر تحكمه عدة عوامل من قبيل كم ونوعية المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص خلفيته الاجتماعية، ومدى احترام الحكومة لقواعد اللعبة الديمقراطية. اذ يزداد احتمال المشاركة مع كثافة التعرض للمؤثرات السياسية التي تصدر عن الندوات الانتخابية ووسائل الاعلام وتؤدي الى تنمية الوعي الانتخابي والاهتمامات العامة للمواطن. كما يشتد السعي في سبيل المناصب العامة المنتخبة من قبل أصحاب المستويات التعليمية والمهنية العالية، والعناصر الشابة. كذلك، يمكن أن يزيد الاقبال على التصويت مع نزاهة الانتخابات وتحت تأثير ضغط العصبيات.[٣]

وفي محاولة تمحيص هذه الطروحات، رأينا أن نتناول بالدراسة والتحليل حالة الانتخاب البرلمانية الكويتية الأخيرة التي جرت في العشرين من فبراير عام ١٩٨٥ ممثلة بذلك الحلقة السادسة في سلسلة الانتخابات النيابية في البلاد منذ الاستقلال اذا استثنينا انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٦١. فالكويت هي احدى التجارب القليلة للديمقراطية الليبرالية المقيدة في العالم العربي، ناهيك عن كونها التجربة الوحيدة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية. هذه الحقيقة ذاتها تخلع أهمية خاصة على دراسة انتخابات مجلس الأمة الذي يعد أبرز رموز التجربة. ويضاعف من هذه الأهمية بالنسبة للانتخابات الأخيرة أنها، وان حملت سمات من الماضي، فقد أفرزت، وعلى نحو ما سنرى، متغيرات جديدة يمكن اذا ترسخت أن تؤدى الى تعزيز مسيرة الديمقراطية الكويتية.

تكمن خلف الدراسة وتوجهها ثلاث فرضيات رئيسية:

الفرضية الأولى أن الانتخابات في مجتمع ينتقل من وضع التقليدية الى وضع التحديث يغلب أن تكون محل شد وجذب وتنافس بين قوى وتوجهات تقليدية وأخرى عصرية. فنوعية المرشحين وما يطرحونه من أفكار وما يستخدمونه من أساليب، فضلا عن النتيجة العامة الكلية للانتخابات تعكس في العادة ذلك الصراع بين القديم والجديد.

الفرضية الثانية أنه كلما نأت الحكومة بنفسها عن التدخل في الانتخابات وكفلت لها قدرا معقولا من الحرية، كان هذا أدعى الى اقبال المواطنين عليها، وجاءت نتائجها أكثر تعبيرا عن التيارات التي يموج بها المجتمع.

أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن التنافس على المناصب السياسية المنتخبة ينخرط فيه المتعلمون أكثر من غير المتعلمين، وأصحاب المكانة المهنية العليا أكثر من أصاحب المكانة المهنية الدنيا، والشباب أكثر من كبار السن، والعناصر النشيطة اجتماعيا أكثر من العناصر السلبية.

وفي سبيل اختبار هذه الفروض، تستعين الدراسة بقاعدة من البيانات الكمية والكيفية تشمل كا ما كتب عن الانتخابات قيد النظر خاصة في الصحف والمجلات الكويتية، اضافة الى بعض بيانات تجميعية وكتابات تحليلية عن الانتخابات السابقة في دولة الكويت. ويتوسل العرض والتحليل بتركيبة منهجية تزاوج بين طريقة تحليل المضمون الكيفي، والمنهج الاحصائي وأسلوب المقارنة عبر الزمان.

هذا وتقع الدراسة في مباحث ثلاثة يتناول أولها النظام الانتخابي من حيث توزيع الدوائر وهيئة الناخبين. ويعرض المبحث الثاني للمعركة الانتخابية: حجم وتوزيع

المرشحين، انتماءاتهم الساسية، وطروحاتهم، وأساليبهم في الدعاية وكسب الأنصار. أما المبحث الثالث فيتصدى لتحليل نتائج الانتخابات.

المبحث الأول
نظام الأنتخاب

أولا: تحديد الدوائر الانتخابية:

تحظى مسألة توزيع الدوائر في النظم النيابية بالذات بأهمية كبيرة لارتباطها الوثيق بسلامة العملية الانتخابية وضمان تمثيل الارادة الشعبية. وعادة ما يواكب تعديل تقسيم الدوائر بالزيادة او النقصان حدوث تغيير في خريطة التمثيل السياسي، اذ تستفيد مناطق أو فئات معينة على حساب مناطق أو فئات أخرى.

وفي دولة الكويت، صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ بنظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، وهو القانون الذي نصت مادته الأولى على تقسييم البلاد الى عشرين دائرة انتخابية تمثل كل منها في المجلس بعضو واحد. غير أن التجار وغيرهم من العناصر الوطنية اعترضوا على هذا التقسيم متعللين بصغر حجم سكان الكويت آنذاك. واقترحوا بدلا من ذلك جعل البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة. غير أن الحكومة لم ترحب بهذا الاقتراح وأصرت على التقسيم. لنقرأ رواية المرحوم خالد العدساني في هذا الخصوص "... انتدبت الحكومة الدكتور عبد الرزاق السنهوري الذي أصر على تقسيم الكويت الى مناطق انتخابية باعتباره المظهر الكامل للديمقراطية. لكني قلت له إن أحوال وطباع وعادات الكويتيين لا تسمح بهذا التقسيم. فهم أسرة واحدة، عاشوا متضامنين متعاونين. ولا ينبغي ادخالهم في منافسات تؤدي الى خصومة. واقترحت أن تكون الكويت كلها دائرة انتخابية واحدة مع وجود قوائم للترشيح. ويختار المواطن العدد المطلوب انتخابه حسب رأيه ومعرفته. وبهذا نستغني عن التسميات التي نسمعها: هذا نائب القرى، وذاك نائب الحضر. وأنا نائب النقرة وآخر عن الجهراء. وكل نائب يحاول فقط أن يحصل على المكاسب لدائرته. ولكن في حالة الدائرة الواحدة، فإن الجميع سيعتبرون مسئولين عن كل جزء من الدولة ...."[٤]

على اية حال، انتهى الشد والجذب الى حل وسط جسده القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ الذي قضى بتقسييم البلاد الى عشر دوائر تمثل كل منها بنائبين في المجلس

التأسيسي.[٥] ووفق هذا التقسيم جرى انتخاب أعضاء المجلس في ١٩٦١/١٢/٣٠. واستمر المجلس عاما واحدا أصدر خلاله القانون الانتخابي رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ الذي احتفظ بالتقسيم العشري للدوائر على أن تمثل كل دائرة في مجلس الأمة بخمسة أعضاء بدلا من عضوين بحيث يكون العدد الكلي للنواب خمسين. وأجاز القانون للناخب أن يمارس حق التصويت في الموطن الذي يقيم فيه او تتواجد به عائلته.[٦]

وفي ظل هذا القانون، أجريت انتخابات مجلس الأمة للفصول التشريعية الأول والثاني والثالث والرابع في الأعوام ١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥ على التوالي. وتبعا لأحد الدارسين، كان التوزيع العشري للدوائر يتطابق مع توزيع التجمعات السكانية في البلاد. فالدائرة الاولى (الشرق) تضم أكبر تجمع للشيعة. وتركزت طبقة التجار في الدائرة الثانية (القبلة). وضمت الدائرة الثالثة (الشويخ) قبائل شمر والظفير والعجمان وعنزة. وتركزت قبيلتا المطران والرشايدة في الدائرة الرابعة (الشامية). وزاوجت الدائرة الخامسة (كيفان) بين مناطق حضرية وأخرى قبلية. وتكونت الدائرة السادسة (القادسية) من مناطق حضرية ذات حضور شبابي ليبرالي مؤثر. أما الدائرة السابعة (الدسمة) فقد تميزت بتركيبة سكانية شيعية ـ سنية متوازية. وفي الدائرة الثامنة (حولى) كانت هناك تركيبة سكانية حضرية اعتمدت عليها العناصر الوطنية في الفوز. وتركزت قبيلة العوازم في الدائرة التاسعة (السالمية). كذلك كانت الدائرة العاشرة (الأحمدي) ذات وجود قبلي يضم العجمان والعوازم والفضول.[٧]

لا غرو والحالة هذه، أن يكون للقبيلة والطائفة تأثيرهما الحاسم على مسار ونتائج الانتخابات. لقد جاء نواب السنة من القبلة وحولي والقادسية والدسمة وكيفان، بينما جاء نواب الشيعة من دائرتي الشرق والدسمة. واحتكر نواب القبائل أصوات مناطق الشويخ والشامية والسالمية والأحمدى، إضافة الى معظم أصوات كيفان.[٨].

وقبيل اجراء انتخابات المجلس للفصل التشريعي الخامس عام ١٩٨١، وابان توقف الحياة النيابية، أصدرت الحكومة القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، الذي قفز بعدد الدوائر من عشر الى خمس وعشرين دائرة لكل منها نائبان فقط، والذي الزم الناخب بالتصويت في الموطن الذي يقيم فيه بصفة دائمة[٩]. لقد أبقى القانون على بعض الدوائر كما هي. ووزع بعض الدوائر الى إثنتين أو ثلاث،واقتطع مناطق من بعض الداوئر وضمها الى أخرى، واستحدثت دوائر جديدة. فالدائرتان الاولى والسابعة بقيتا دون تغيير، وإن انخفض عدد نواب كل منهما من ٥ الى ٢. وقسمت الدائرة الثالثة الى ثلاث دوائر، فزاد عدد نوابها من ٥ الى ٦. وجرى تعديل مماثل على الدائرتين الرابعة والخامسة وتم تقسيم كل

من الدوائر السادسة والثامنة والتاسعة الى دائرتين. وتحولت الدائرة العاشرة الى ٥ دوائر، فزاد نوابها بمقدار الضعف.[١٠]

في معرض تبرير هذا التقسيم الجديد، ادعت الحكومة أن الوضع السكاني شهد تغيرا كبيرا استوجب اعادة تحديد الدوائر. فهناك مناطق أصبحت مكتظة بالسكان. وحدث توسع في المناطق الخارجية كالجهراء الجديدة والرقة والصباحية. وظهرت مناطق سكنية جديدة مثل بيان ومشرف. من ناحية أخرى، ذهبت الحكومة الى أن النظام القديم لم يحقق العدالة بين الدوائر في عدد الناخبين. ففي ١٩٧٥ مثلا، كان مجموع الناخبين في القبلة ثلث عددهم في الأحمدي (٢٨٩٨ مقابل ٨٧٥٩) بما يعني وجود نائب/٥٨٠ ناخبا في القبلة، نائب/١٧٥١ في الأحمدي. إضافة الى هذا وذاك، زعمت الحكومة أن الناخب الأمي بالذات كان يصعب عليه اختيار خمسة من بين المرشحين. فكان يحدث أن يختار عددا أقل من المطلوب ويهدر البقية، أو يختار العدد المقرر بالكامل دون وعي وروية[١١].

ودون إنكار وجاهة المبرر الخاص بحركة السكان، يشير من تناولوا الوضوع بالتحليل والتميحص الى وهن المبررين الأخرين. ذلك ان النظام الجديد لم يحقق المساواة بين الدوائر. ففي الانتخابات الأخيرة، تجاوز عدد الناخبين في الرميثية والأحمدي وحولي والصباحية ضعف عددهم في الشرق والمرقاب والقبلة والسالمية والخالدية وام الهيمان (انظر جدول٣). كما يقولون بانعدام الأدلة المادية على أن الناخب كان يتنكب السبيل الى الأختيار الواعي لخمسة من بين المرشحين في الدائرة. ويمضي أولئك الدارسون الى الضغط بشدة على الدوافع السياسية لتعديل الدوائر مستندين الى الآثار التي رتبها. ففي رأيهم أنه كرس التجمعات السياسية التقليدية لصالح نواب القبائل بدليل ارتفاع عددهم من ٢٢ نائباً في مجلس ١٩٧٥ (٤٤٪) الى ٢٧ نائباً في مجلس ١٩٨١ (٥٤٪). كما انخفض عدد نواب شرق بمقدار النصف (من ١٠ الى ٥ نواب). وظل نصيب نواب قبلة كما هو (١٨ نائباً في المجلسين سالفي الذكر). واقترن هذا الاستقطاب الطائفي ـ القبلي باستقطاب مماثل في الوضعية الاقتصادية ـ الاجتماعية. فمن بين المحافظات الأربع التي تشملها دولة الكويت، تستأثر محافظتا العاصمة وحولي بالمستويات العليا من الدخل والمهنة والتعليم، بينما تختص محافظتا الأحمدي والجهراء بالمستويات الدنيا منها. كذلك فإن تعديل الدوائر، بما أدى اليه من تقليل عدد الناخبين في كل دائرة وبالتالي عدد الأصوات اللازمة للفوز، قد تسبب في تفاقم ظاهرة شراء الأصوات وزيادة عدد المرشحين. وهذه بدورها أفضت الى تشتيت أصوات الناخبين ومن ثم تضييق فرص النجاح في وجه المرشحين المستقلين بالذات الذين يصعب عليهم منافسة مرشحي العصبيات القبلية والطائفية والعائلية. لا غرو أن منيت العناصر الوطنية بالهزيمة في انتخابات ١٩٨١. ففي ظل التقسيم القديم، كانت

قاعدة تأييدهم تتركز في الدوائر الثانية و السادسة والثامنة. ومع إعادة التقسيم، تفرق مؤيدوهم وتشتت قوتهم خاصة أن الوقت المتاح لم يكن كافيا للتنسيق واعادة ترتيب الأوراق. إضافة الى كل ذلك، لم يسلم التوزيع الجديد للمناطق الانتخابية من الغرابة. فجزيرة فيلكا ألحقت بالدعية بدلا من السالمية رغم كونها أقرب جغرافيا الى هذه الأخيرة منها الى الأولى. وأضيفت منطقة سلوى الى السالمية رغم أنها أقرب الى الرميثية. وتخطت الدائرة الثامنة منطقة الجابرية لتضم حولي. واضيفت الفردوس الى الفروانية رغم أنها أقرب الى جليب الشيوخ. وتضم الدائرة الحادية والعشرين الأحمدي ثم تتجاوز الصباحية لتضم غرب الرقة والفنطاس والفنيطيس وضاحية صباح السالم[١٢].

وبرغم أن هناك دراسة تعود الى صيف ١٩٨١ نفت وجود أية أدلة مادية على صدق مقولة تأثير الحكومة في السلوك التصويتي عن طريق اعادة تحديد الدوائر[١٣] إلا أننا نميل الى التسليم بالآثار المذكورة أعلاه ـ كثرة عدد المرشحين وسقوط العناصر الوطنية ـ في حدود انتخابات ١٩٨١ فحسب. ذلك أنه في الانتخابات الأخيرة التي جرت أيضا في ظل النظام الجديد للدوائر، تقلص عدد المرشحين بحوالي نصف ما كان عليه في انتخابات ١٩٨١ (٢٣١ مقابل ٤٤٧ مرشحا). كما عادت العناصر الوطنية الى البرلمان من جديد كما سنرى في موضع لاحق.

وجدير بالذكر أن موضوع تقسيم الدوائر كان مثار اهتمام المرشحين في الانتخابات الأخيرة. فمنهم من دافع عنه بدعوى أنه يسهل عملية الاقتراع على الناخب ويمنع تنقل الأصوات بما يحول بين الناخبين ذوي "النفوس المريضة" وبين الجري وراء المرشحين الذين "يدفعون"، ويضمن بالتالي وصول نواب الى المجلس يمثلون الرأي الحقيقي لمناطقهم[١٤]. وبالمقابل هناك أدانة بحجة أنه يكرس الطائفية والقبلية وضيق قاعدة المشاركة الشعبية ويسمح لعناصر غير مقتدرة بالوصول الى البرلمان[١٥].

على أية حال، يبدو التقسيم الحالي للدوائر بحاجة الى اعادة نظر للقضاء قدر الامكان على ما يعتوره من مثالب بما يضمن سلامة التمثيل لارادة الشعب ويدفع الممارسة الديمقراطية خطوات الى الأمام.

ثانيا : هيئة الناخبين :

يرى فقهاء القانون الدستوري أن الهيئة الناخبة في أي مجتمع هي مجموع المواطنين البالغين لسن الرشد السياسي والمقيدين في جداول الانتخابات والذين لايحظر عليهم قانونا مباشرة الحقوق السياسية. ولم تتعرض مواد الدستور الكويتي لشروط الناخب، بل تولى بيانها قانون الانتخاب رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ الذي قصرت مادته الاولى حق الانتخاب على

المواطن الكويتي الذكر صاحب الجنسية الأصلية البالغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية. وبذلك استثنت هذه المادة من مباشرة حق الانتخاب فئتين هما النساء والمتجنسون، أي حملة الجنسية الثانية الذين لم تمض على تجنسهم عشرون سنة ميلادية. كما استثنت المادة الثالثة رجال القوات المسلحة والشرطة[١٦].

واذا تركنا مسألة التحديد القانوني للهيئة الناخبة، وذهبنا ننظر اليها من الداخل ونتابع تطورها عبر الزمن، تنتصب أمامنا عدة حقائق هامة ومثيرة :

١ ـ نحافة الجسم الانتخابي الكويتي. فلم يحدث أن ضمت القاعدة الانتخابية أكثر من ربع السكان الكويتيين في سن الانتخاب، فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع الناخبين المسجلين بالكشوف في الانتخابات الاخيرة ٥٦٫٨٤٨ ناخباً يمثلون ٢١٫٤٪ من مجموع الكويتيين في سن التصويت البالغ عددهم ٢٦٤٫٥٤٣ نسمة. هذا التدني في عدد الناخبين يرجع أساسا الى حرمان النساء من حق التصويت، أولئك اللواتي يشكلن أكثر من نصف المواطنين في سن الانتخاب (١٣٦٫٥٤٥ أي بنسبة ٥١٫٦٪). بل ان مايزيد على نصف الذكور في سن التصويت (٥٢٪) لايحق لهم التصويت بسبب التجنس أو العمل في الجيش والشرطة[١٧].

وليس بخاف أن ضيق القاعدة الانتخابية على هذا النحو يسيء كثيرا الى صورة الديمقراطية الكويتية التي يعد الانتخاب أبرز مظاهرها. من هنا، وفي سبيل توسيع نطاق المشاركة السياسية ليس عجبا أن ترتفع أصوات تطالب بإعطاء الحقوق السياسية، للمرأة أسوة بالرجل، والغاء التمييز الحاصل في هذا الشأن بين المواطنين الأصليين والمواطنين بالتجنيس وتخفيض سن الرشد السياسي من ٢١ الى ١٨ عاما[١٨].

٢ ـ سجل مجموع الناخبين زيادة مضطردة في حدود التوصيف القانوني الموضح أعلاه (انظر جدول وشكل بياني ١). اذ قفز العدد من ١٦٫٨٨٩ ناخبا في يناير ١٩٦٣ الى ٥٦٫٨٤٨ ناخبا في فبراير ١٩٨٥، بما يعنى أنه تضاعف بنسبة ٣٥٠٪ خلال ٢٢ عاما.

غير أن هناك أمرين يستوقفان الانتباه أولهما أن مجموع الناخبين عام ١٩٨١ انخفض عما كان عليه سنة ١٩٧٥ بمقدار ١١٫٠٤٠ ناخبا. هذه الفترة خبرت حدثين بالغي الأهمية وهما حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦، واعادة تحديد الدوائر الانتخابية. وأغلب الظن أنهما رتبا آثاراً نفسية وأحدثا ارتباكات كان لها دور في تناقص أعداد الناخبين. كما لا نستبعد حدوث تجاوزات من جانب أجهزة قيد الناخبين سواء باسقاط أسماء من الكشوف الانتخابية أو عدم ادراج أسماء لمواطنين بلغوا سن الرشد السياسي.

جدول (١)
تطور أعداد الناخبين بين السنوات ٦٣ ـ ١٩٨٥
بيان تجميعي

سنة الانتخاب	عدد الناخبين	معدل الزيادة/النقص
١٩٦٣	١٦ر٨٨٩	-
١٩٦٧	٢٧ر٢٩٦	٦١ر٦
١٩٧١	٤٠ر٢٤٦	٤٨ر٩
١٩٧٥	٥٢ر٩٩٣	٣٠ر٣
١٩٨١	٤١ر٩٥٣	ـ٢٠ر٨
١٩٨٥	٥٦ر٨٤٨	٣٥ر٥

المصدر : القبس، ٤٤٩٤٤، ١٩٨٤/١١/١٧، ص

رسم بياني (١)
تطور حجم الهيئة الناخبة

جدول (٢)

تغير حجم الهيئة الناخبة في الدوائر للفترة ٦٢ ـ ١٩٧٥

الدائرة	١٩٦٢	١٩٦٣		١٩٦٧		١٩٧١		١٩٧٥	
	عدد الناخبين	عدد الناخبين	معدل الزيادة	عدد الناخبين	معدل الزيادة	عدد الناخبين	معدل الزيادة	عدد الناخبين	معدل الزيادة
١ ـ الشرق	٢٠٨٨	٢٤٧٧	١٨ر٦	٢٧٧٨	١٢	٣١٣٩	١٢ر٩	٣٥١٥	١١ر٩
٢ ـ القبلة	٧١٦	٧٦٢	٦ر٤	١١٦٨	٥٣ر٢	١٤٣٣	٢٢ر٦	٢٩٢٨	١٠٤ر٣
٣ ـ الشويخ	٩٤٥	١٣٥١	١٧٢ر٩	٢٦٩٥	٩٩ر٤	٥٣١٢	٩٧	٦١٥٦	١٥ر٨
٤ ـ الشامية	١٢٨٠	٢٣٢٦	٨١ر٧	٤٥٠٤	٩٣ر٦	٦٥٠٢	٤٤ر٣	٨٣٢٨	٢٨
٥ ـ كيفان	١٠١٦	١٧٥٩	٧٣	٣٢٥٧	٨٥	٤٧٠٩	٤٤ر٥	٥٠٠٣	٦ر٢
٦ ـ القادسية	١٠٩٩	١٤٦٧	٣٣ر٤	١٨٤٠	٢٥ر٤	٣٠٧٣	٦٧	٤٣٨٤	٤٢ر٦
٧ ـ الدسمة	١٤٤٩	١٦٢٤	١٢	٢٩٣٦	٨٠ر٧	٢٩١٢	٠٨٠ر	٦٠٣٠	١٠٧
٨ ـ حولي	٨٢٢	١٢٢٠	٤٨ر٤	١٨٦٣	٥٢ر٧	٢٤٨٩	٣٣ر٦	٣٨٦٠	٥٥
٩ ـ السالمية	١١٤٩	١٦٣٣	٤٢	٢٤٧١	٥١ر٣	٣٥٥٣	٤٣ر٧	٤٠٣١	١٣ر٤
١٠ ـ الأحمدي	غير مبين	٢٢٧٠	-	٣٧٨٤	٦٦ر٦	٧٥٢٧	٩٨ر٩	٨٧٥٩	١٦ر٣

المصدر : الـوطـن، ١٩٨٤/١١/١٧، ١٩٨٤/١١/٢٤، ١٩٨٤/١٢/١، ١٩٨٤/١٢/٥، ١٩٨٤/١٢/١٨، ١٩٨٤/١٢/٢٢، ١٩٨٥/١/٢.

جدول (٣)
تغير حجم الهيئة الناخبة للفترة ٨١ ـ ١٩٨٥

الدائرة	١٩٨١	١٩٨٥	
	عدد الناخبين	عدد الناخبين	معدل الزيادة/النقص
١ ـ الشرق	١٣٧٥	١٤٩٥	٨ر٧
٢ ـ المرقاب	١٠٩٥	١٣١٧	٢٠ر٢
٣ ـ القبلة	١٠٧٠	١٣٢٩	٢٤ر٢
٤ ـ الدعية	١٨٠٠	٢٣٣٥	٢٩ر٧
٥ ـ القادسية	١٦٦٣	٢٠٩٢	٢٥ر٧
٦ ـ الفيحاء	١٦٦٠	٢١٣١	٢٨ر٣
٧ ـ كيفان	١٣٣٠	١٦٩٢	٢٧ر٢
٨ ـ حولي	١٣٦٥	٣٢٩٥	١٤١ر٣
٩ ـ الروضة	١٥٠٠	١٨٥٩	٢٣ر٩
١٠ ـ العديلية	١٥٨٩	٢٣١٥	٤٥ر٦
١١ ـ الخالدية	١٢٨٤	١٧٠٩	٣٣
١٢ ـ السالمية	١٢٨٣	١٦١٨	٢٦
١٣ ـ الرميثية	٢٧٨٥	٣٨٠٩	٣٦ر٧
١٤ ـ أبرق خيطان	١٧١٥	٢٢١٥	٢٩
١٥ ـ الفروانية	١٥٤٧	٢٧٥٢	٧٧ر٨
١٦ ـ العمرية	١٧١٩	٢٨١٠	٦٣ر٤
١٧ـ جليب الشيوخ	١٨٨١	٢٠٠٤	٦ر٥
١٨ ـ الصليبخات	١٨٤٤	٢٤٠٦	٣٠ر٤
١٩ـ الجهراء الجديدة	١٦١٧	٢٠٠٦	٢٤
٢٠ـ الجهراء القديمة	٢١٦٢	٣١٠٥	٤٣ر٦
٢١ـ الأحمدي	١٧٠٤	٣٤٧١	١٠٣ر٦
٢٢ـ الرقة	١٨٢٩	٢٢٦٤	٢٣ر٧
٢٣ـ الصباحية	٢٥٦٤	٣٢٠٨	٢٥
٢٤ـ الفحيحيل	١٧١٠	٢٠٥٤	٢٠
٢٥ـ أم الهيمان	١٨٦٢	١٥٥٦	ـ١٦ر٤

المصدر: القبس، ١٧/١١/١٩٨٤، ص ٧

ويتعلق الأمر الثاني، بارتفاع عدد الناخبين بمقدار ٤٫٠٠٠ ناخب فقط خلال عقد كامل (٧٥ ـ ١٩٨٥) بينما كانت الزيادة بحوالي الضعف خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٥. ولانملك تفسيرا لهذه المفارقة سوى ما ذكرناه بخصوص الأمر الأول.

٣ ـ على صعيد الدوائر، ثمة ظواهر تسترعي النظر. فهناك تفاوت كبير بين الدوائر من حيث أعداد الناخبين. وهناك أيضا اختلاف بينها من حيث معدلات نمو الهيئة الناخبة. ففي دائرة الشرق، زادت الهيئة الناخبة بنسبة ٩ر٤١٪ عن السنوات ٦٣ ـ ١٩٧٥، بينما حدثت الزيادة في بقية الدوائر بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف وإبان الفترة ٦٧ ـ ١٩٧١ تضاعف عدد الناخبين في دائرتي الشويخ والأحمدي بينما كان معدل الزيادة دون ذلك بكثير في الدوائر الأخرى. وخلال الفترة ٧١ ـ ١٩٧٥، تضاعف حجم الهيئة الناخبة في دائرة الدسمة خلافا لبقية الدوائر، وبالمقارنة بين عامي ١٩٨١، ١٩٨٥، يتضح أن هيئة الناخبين سجلت زيادة كبيرة في دائرتين فقط هما حولى (٣ر١٤١٪) والأحمدي (٦ر١٠٣٪)، وزيادة معتدلة في اثنتين وعشرين دائرة، وانخفاضا طفيفا في أم الهيمان.

في ضوء ماتقدم يمكن القول أن الجسد الانتخابي الكويتي بحاجة الى "علاجات جراحية" كي يغدو معبرا بصدق عن الواقع الاجتماعي ويتيح لغالبية المواطنين فرصة المشاركة الجادة في تقرير شئون البلاد.

المبحث الثاني
الحملة الانتاخبية

اولا : المرشحون : إطلالة كمية ونوعية :

خاض انتخابات مجلس الأمة الحالي ٢٣١ مرشحا مقابل ٤٤٧ مرشحا في انتخابات ١٩٨١ بما يعنى انخفاض عدد المرشحين بمقدار النصف تقريبا. هذه الظاهرة فسرها البعض في ضوء الطرح الموضوعي الجاد للمشاكل الذي ميز المعركة الانتخابية الأخيرة والذي جعل كثيرين يحجمون عن الترشيح من ناحية، وفي ضوء التصفيات بين المرشحين من خلال آلية الانتخابات الفرعية القبلية والطائفية التي تمت في العديد من الدوائر من ناحية أخرى، اضافة للتحالفات التي حدثت في بعض الدوائر.[١٩]

ومع التسليم بوجاهة هذا التفسير، يبقى أن نذكر أن تناقص عدد المرشحين هذه المرة لا يعكس سلبية أو عزوفا عن الاقبال على المقاعد النيابية. الملاحظ أن العدد لايكاد يشذ عن النمط الذي عهدته انتخابات المجلس الاول (٢٠٥ مرشحا) والثاني (٢٢٢

مرشحا) والرابع (٢٥٧ مرشحا). وجاء العدد في انتخابات المجلس الثالث دون ذلك (١٨٣ مرشحا) ربما بسبب مناخ عدم الثقة الذي أفرزته وقائع التزوير التي لابست انتخابات مجلس ١٩٦٧. أما الطفرة في عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨١ فجاءت كرد فعل لعودة الحياة النيابية بعد توقفها لمدة أربع سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، اذ أقدم كثيرون على الترشيح رغبة في اثبات الذات وارضاء لمشاعرهم الشخصية من خلال خوض المعركة الانتخابية.

وفيما يتعلق بتوزيع المرشحين على الدوائر، نالت الفروانية والجهراء القديمة أعلى قيمة (٢٠ مرشحا لكل منهما) تليهما حولى بفارق طفيف (١٨ مرشحا)، مع ملاحظة أن العدد في هذه الدوائر الثلاث لا يكاد يختلف عن مثيله في انتخابات ١٩٨١، وكانت أدنى قيمة من نصيب القبلة وأم الهيمان (٤ مرشحين).
ويبلغ المعدل العام ٩ مرشحين/ دائرة علما بأن أكثر من نصف الدوائر (٥٢٪) تحوم حول هذه القيمة المتوسطة. ويظهر قياس التشتت عدم وجود تفاوت كبير بين الدوائر في توزيع المرشحين حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري ٤ر٣٣ مقابل ٦ر٠٣ في انتخابات ١٩٨١.

وتكشف المقارنة بين الدوائر من حيث أعداد المرشحين والناخبين عن عدة أنماط :

١ ـ دوائر تجمع بين قلة عدد المرشحين (٤ ـ ٨ مرشحاً) والناخبين (١٠٠٠ ـ أقل من ٢٠٠٠ ناخب) وهي : المرقاب، القبلة، أم الهيمان، كيفان، الخالدية، الروضة.

٢ ـ دوائر تتميز بكبر حجم المرشحين (١٥ ـ ٢٠) والناخبين (٣٠٠٠ فاكثر) : حولى، الجهراء القديمة.

٣ ـ دوائر تتميز بقلة عدد المرشحين وكبر القاعدة الانتخابية : الأحمدي، الصباحية.

٤ ـ دوائر تتميز بقلة عدد المرشحين مع جسم انتخابي وسط قوامه ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ ناخب : الفيحاء، الدعية، جليب الشيوخ.

٥ ـ دوائر تجمع بين التوسط في عدد المرشحين (٩ ـ ١٤) وعدد الناخبين : القادسية، العديلية، أبرق خيطان، العمرية، الصليبخات، الجهراء الجديدة، الرقة.

٦ ـ دائرة واحدة هي الرميثية تضم أكبر جسم انتخابي بينما تقع في الفئة المتوسطة من حيث عدد المرشحين.

٧ ـ دائرتان تجمعان بين التوسط في عدد المرشحين وقلة عدد الناخبين : الشرق، السالمية.

٨ ـ دائرة واحدة هي الفروانية تتصدر في عدد المرشحين وتأتي في مستوى وسط من حيث عدد الناخبين.

٩ ـ ثمة دوائر تتطابق في عدد المرشحين، بينما تتفاوت أحجام هيئاتها الناخبة بشكل ملحوظ : المرقاب ـ الصباحية، الفيحاء ـ الأحمدي، الدعية ـ كيفان ـ الروضة ـ الخالدية، الشرق ـ السالمية ـ أبرق خيطان، القادسية، الرميثية.

وينتمي هؤلاء المرشحون الى اتجاهات عديدة ذات وجود محسوس في المجتمع الذي يحتضن، علاوة على التجمعات القبلية والعائلية، بعض التكتلات العصرية التي تعبر عن درجة مرموقة من نمو الوعي السياسي. ويمكن بصفة عامة أن نميز بين التيارات الخمسة الآتية[٢٠] :

١ ـ التيار القبلي الذي يضم مرشحي القبائل ويسود في المناطق الخارجية التي تتميز بكثافة الحضور القبلي. ويدين أبناء القبيلة بالولاء لشيخها وينزلون على أوامره. وقد هيأت آلية الانتخابات الفرعية لأولئك المرشحين القبليين مزيدا من القوة والنفوذ.

٢ ـ التيار الاسلامي الذي يشمل بدوره عدة تكتلات أبرزها تكتل الأخوان المسلمين أو جمعية الاصلاح الاجتماعي. وهو تكتل سني هدفه الأساسي احلال الشريعة محل القوانين الوضعية ودخل الانتخابات بستة مرشحين في ست دوائر، وساند مرشحين

جدول (٤)
تطور أعداد المرشحين في انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٥
بيان تجميعي

الانتخابات	عدد المرشحين (أ)	معدل الزيادة/النقص
١٩٦٣	٢٠٥	-
١٩٦٧	٢٢٢	٨ر٢
١٩٧١	١٨٣	ـ١٧ر٥
١٩٧٥	٢٥٧	٤٠
١٩٨١	٤٤٧	٧٣
١٩٨٥	٢٣١	ـ٤٨

أ المصدر : الوطن ١٩٨٤/١١/١٧، ١٩٨٥/٢/٢٠

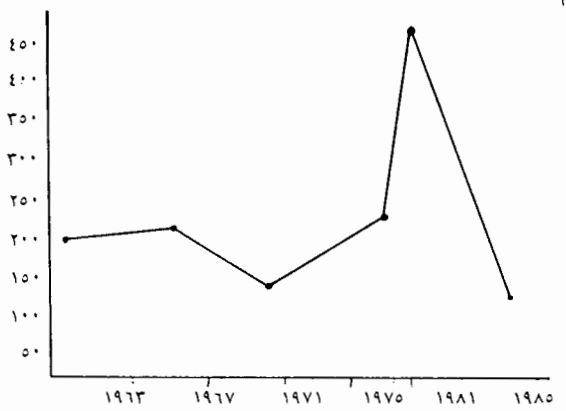

شكل (٢) رسم بياني بتطور اعداد المرشحين

جدول (٥)

أعداد المرشحين في كافة الدوائر في انتخابات ١٩٨١، ١٩٨٥

اسم الدائرة	عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨١	عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨٥
الأولى ـ الشرق	٩	٩
الثانية ـ المرقاب	١١	٥
الثالثة ـ القبلة	٧	٤
الرابعة ـ الدعية	٦	٧
الخامسة ـ القادسية	٢٢	١١
السادسة ـ الفيحاء	١٣	٦
السابعة ـ كيفان	١٧	٧
الثامنة ـ حولى	٢٠	١٨
التاسعة ـ الروضة	١٦	٧
العاشرة ـ العديلية	٢٢	١٠
١١ ـ الخالدية	١٣	٧
١٢ ـ السالمية	١٠	٩
١٣ ـ الرميثية	٣١	١١
١٤ ـ أبرق خيطان	٢٤	٩
١٥ ـ الفروانية	١٧	٢٠
١٦ ـ العمرية	٢٩	١٢
١٧ ـ جليب الشيوخ	٢٩	٨
١٨ ـ الصليبخات	٢٠	١٠
١٩ ـ الجهراء الجديدة	٢٠	١٠
٢٠ ـ الجهراء القديمة	٢١	٢٠
٢١ ـ الأحمدي	٢٢	٦
٢٢ ـ الرقة	١٥	١٠
٢٣ ـ الصباحية	١٦	٥
٢٤ ـ الفحيحيل	١٥	٦
٢٥ ـ أم الهيمان	٢٢	٤
مجموع	٤٤٧	٢٣١

المصدر : الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠

في دوائر أخرى من ناحية اخرى هناك جماعة السلف الذين اشتد ساعدهم مع المد الاسلامي بالمنطقة منذ أواسط العقد الماضي. انهم سنة أشد محافظة من الاخوان وكان لهم أربعة مرشحين. وأخيرا هناك الاتجاه الشيعي الذي يسود في مناطق تركز الشيعة وتجسده نظاميا ما يعرف بالجمعية الثقافية الاجتماعية التي خاضت المعركة الانتخابية بخمسة مرشحين.

٣ ـ التيار الساسي العصري : ويضم "التجمع الديمقراطي" المعروف بمجموعة الطليعة التي يتزعمها د. أحمد الخطيب وخاض الانتخابات بستة مرشحين توزعوا على ست دوائر. هناك أيضا التجمع الوطني أو جماعة القوميين العرب التي يتزعمها جاسم القطامي.

٤ ـ تيار المستقلين : وهؤلاء لايشكلون كتلة ذات اتجاه محدود. فمن بينهم عناصر تلتقي في طروحاتها مع التجمع الديمقراطي والتجمع القومي. وبالمقابل، توجد عناصر مستقلة بلا هوية واضحة ومتقلبة تحاول ارضاء الجميع.

٥ ـ مجموعة التجار : ويشكل هؤلاء صفوة صغيرة تهيمن على معظم المراكز التجارية الهامة في البلاد، وتتمتع بنفوذ ضخم لما لديها من ثروة. وقد خاض الانتخابات عدد من التجار بعضهم مدعوم من غرفة التجارة والصناعة وان يكن بصورة غير علنية. وتتباين المواقف السياسية لهؤلاء المرشحين : منهم من له تاريخ وطني معروف ومشهود له بالنزاهة، ومنهم من لاتعنيه سوى مصالحه الخاصة.

هذه التيارات الخمسة ليست جديدة، بل كانت مطروحة على الساحة في انتخابات ١٩٨١. كما أنها، باستثناء التيار الديني الممثل في الاخوان والسلف، كانت مطروحة في الستينات والسبعينات.[٢١]

ثانيا : أطروحات المرشحين :

رفع بعض المرشحين شعارات تعكس رؤية واضحة لهموم المجتمع. من ذلك شعار التجمع الديمقراطي "نعم للديمقراطية والعدالة الاجتماعية" و"لا للفساد وهدر المال العام".

هناك مرشحون طرحوا شعارات مسرفة في الاقليمية. من ذلك على سبيل المثال "الكويت وأهل الكويت أولا وثانيا وثالثا" "الكويت وأهل الكويت فقط" الكويت لكل الكويتيين". وتبنى البعض شعارات مستمدة من الدستور الكويتي مثل "الدولة تحمي النشء وتحميه من الاستغلال" "والعدل والمساواة". واتخذ نفر آخر من المادة الدينية ـ قرآنا

وحديثا نبويا أو غير ذلك شعارا انتخابيا مثل "وما توفيقي الا بالله" و "واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا" "أمرهم شورى بينهم" "ان أريد الا الاصلاح ما استطعت" "خير الناس أنفعهم للناس" "صوتك شهادة فلا تشهد الا بحق" واكتفى عديد من المرشحين بوضع صورته واسمه فقط معتقداً ان فيهما الكفاية لتحديد هويته السياسية.

لقد خاض الكثير من المرشحين الانتخابات بلا برامج أو بيانات انتخابية عن قناعة بأنها غير ضرورية وغير ذات جدوى. فعلى سبيل المثال صرح المرشح خالد المضف، بأنه لايلزم أن يطرح المرشح برنامجا لأن كل شيء متوفر والبرامج تطرحها الأحزاب كي يحاسبها المواطنون عليها.[٢٢] وفي رأي المرشح طلال السعيد أن البرنامج الانتخابي يشكل قيدا على حرية النائب وليس من السهل عليه طرح تصوراته وأفكاره على العامة لأنه اذا طرحها سيكون عبدا لها[٢٣]. ويعتقد المرشح عبداللطيف البرجس أن الكويت أسرة واحدة وبالتالي لافائدة من البرامج الانتخابية التي توجد فقط في الدول الحزبية[٢٤] ويذكر المرشح صلاح المزيدي أنه لن يتقدم بأي برنامج انتخابي لأن جل اهتمامه هو توصيل صوت الناخب الى المجلس والحكومة[٢٥] وينفي المرشح مبارك سالم الوليد ضرورة أن يتقدم الى ناخبيه ببرنامج للتعريف بنفسه وتصوراته لقضايا بلده بحجة أنه معروف في منطقته الانتخابية[٢٦].

وعلى النقيض من ذلك، حرص عدد من المرشحين على طرح برامج أو بيانات انتخابية تشكل أساس الحوار والنقاش مع الناخبين، وفي هذا الصدد، يلاحظ غلبة الطابع القبلي أو المحلي الضيق على بعض البرامج. فعلى سبيل المثال، حوى البيان الانتخابي للمرشح فاضل الفهد ثلاثة بنود تدعو الى انشاء صندوق تعاوني لأبناء المنطقة لمساعدة الطلبة وطالبي العلاج بالخارج، وبناء ديوانية كبيرة لاحياء حفلات الزواج وغيرها من المناسبات الاجتماعية، ثم حل مشكلة العنوسة في المنطقة[٢٧]. وهناك بيانات أقرب الى لغة الشعارات مثل بيان المرشح خالد الفاضل "الالتزام بالاطار الاسلامي، حب الوطن، خيرات الكويت لأهل الكويت . . . الخ"[٢٨]. وهناك بيانات تعكس رؤية جزئية لقضايا المجتمع الكويتي مثل برنامج المرشح منصور العجمي الذي تضمن ثلاث نقاط تتعلق بالحفاظ على الدستور وترسيخ الوحدة الوطنية ودعم مسيرة مجلس التعاون[٢٩].

غير أن ثمة برامج اتفق لها قدر مرموق من الوضوح والشمولية في رصد القضايا التي تشغل بال المواطنين واقتراح الحلول لها. مثال ذلك برنامج التجمع الديمقراطي الذي أكد مرشحوه على أهمية البرامج الجادة في تناول المسائل الهامة والبعد عن توافه الأمور بما يساعد في خلق وانضاج الرأي العام وبلورة نوع من الاجماع الوطني على حاضر ومستقبل المجتمع[٣٠]. كذلك يمكن الاستشهاد ببرامج مرشحي التيار الديني وكذا المرشحين المستقلين ذوي الاتجاهات الوطنية. وبقراءة محتويات هذه البرامج ومادار حولها من ندوات

ومناظرات في المقار الانتخابية والديوانيات، يتضح أن هناك مجموعة قضايا مركزية استأثرت باهتمام المرشحين نمضي في رصدها على الوجه الآتي :

١ ـ الديمقراطية :

خصص برنامج التجمع الديمقراطي البند الأول لهذه المسألة، اذ تحدث عن وجوب الحفاظ على الدستور بالتصدي لمحاولات نتقيحه من ناحية، وضرورة تطوير التشريعات في الاتجاه الذي يخدم الحريات العامة من ناحية أخرى[٣١]. وطالب البيان الانتخابي للمرشح جاسم الشريدة بصيانة المكتسبات الدستورية وتحقيق المزيد من الحريات العامة.[٣٢] وذهب المرشح مطلق الشليمي الى أنه "لو تم تنقيح الدستور فعلى النائب والناخب السلام لأن المجلس سيصبح استشاريا لاحول له ولا قوة"[٣٣] وأبدى المرشح أحمد السعدون رفضه للتنقيح مشيرا الى أن أي مساس بالدستور لايمكن أن يأتي بما هو أفضل.[٣٤] وأعلن محمد العصيمي أن التنقيح ينطوي على اخلال بمبدأ التوازن بين السلطات.[٣٥] ويؤكد د. عبدالله النفيسي أن الدستور أهم مكسب حصل عليه الشعب الكويتي، وبالتالي ينبغي الحفاظ عليه ورفض تنقيحه الا اذا كان لصالح المشاركة الأوسع والعدل الاجتماعي الأعمق.[٣٦]

بيد أن أولئك المرشحين وغيرهم، وان أجمعوا على رفض التنقيح، فقد اختلفوا حيال تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي أو الوحيد للتشريع وليس مجرد مصدر رئيسي له. وفي هذا الخصوص، يمكن الاشارة الى موقفين على طرفي نقيض أولهما يرى وجوب التعديل، وقد تبناه ودافع عنه مرشحو التيار الديني. خالد سلطان بن عيسى يذكر أن اصلاح البيت الكويتي لابد وان ينطلق من عقيدة واضحة، وهو ما يستوجب جعل الشريعة المصدر الوحيد للتشريع.[٣٧] ودافع د. عبدالله النفيسي عن التعديل لثلاثة أسباب ١ ـ ينفي القرآن الكريم صفة الايمان عن كل فرد أو جماعة لاتحكم شرع الله في شئونها كافة. ٢ ـ ليس هناك انعكاس واضح لمقولة أن الاسلام دين الدولة على كثير من القوانين المعمول بها في الكويت. ٣ ـ أن معظم القوانين الوضعية مستوردة من الخارج وتعبر عن شخصية وتاريخ وعقائد المجتمعات الغربية. ولن يكتمل استقلالنا السياسي الا بالتحرر من هذه القوانين وتحقيق الاستقلال التشريعي.[٣٨] وأكد جاسم الشريدة انهم ملتزمون شرعا بتعديل المادة الثانية.[٣٩] أما الموقف الثاني فيتحفظ على التعديل بحجة أن المادة الثانية بنصها الحالي لاتتعارض مع أي تشريع اسلامي ولاتحول دون تطبيق الشريعة. هذا الموقف دافع عنه مرشحو التجمع الديمقراطي وآخرون امثال فيصل الصانع ومبارك النون.[٤٠]

ومن منطلق العمل على تعزيز الديمقراطية، دافع لفيف من المرشحين في مقدمتهم د. احمد الخطيب وزملاؤه في التجمع الديمقراطي وجاسم القطامي وفيصل الدويش وفيصل الصانع ومبارك النون وآخرون، دافعوا عن منح الحقوق السياسية للمرأة.[٤١] بينما تحفظ على ذلك مرشحون آخرون أمثال باقر أسد وخالد المسلم وعبدالعزيز المخلد وخالد المضف[٤٢] كذلك طالب مرشحو التجمع الديمقراطي بالذات بتكوين الأحزاب السياسية باعتبارها رافدا أساسيا للديمقراطية.[٤٣] وبالمقابل، أبدى المرشح د. محمد المهيني مخاوفه من الحزبية على ضوء السوابق في الدول العربية[٤٤] وجعل المرشح خالد الفاضل من رفض الأحزاب أحد بنود بيانه الانتخابي.[٤٥] وعارض المرشح عبدالعزيز المخلد قيام الأحزاب بدعوى أن الديمقراطية في الكويت لاتزال تحبو.[٤٦] ولاقت ظاهرة الانتخابات الفرعية تأييد الكثير من المرشحين لاسيما في المناطق الخارجية بدعوى أنها أداة للتصفية بين المرشحين وأنها تتيح لأبناء القبائل اختيار ممثليهم.[٤٧] وبالعكس أدانها لفيف من المرشحين خاصة في الدوائر الداخلية لمخاطرها على الديمقراطية والوحدة الوطنية فهي تكرس العصبية والطائفية وتعيق وصول أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية من الشباب الى البرلمان وتثير الفرقة بين فخوذ القبيلة الواحدة.[٤٨]

تبقى بعد كل هذا مسألة لصيقة الصلة بموضوع الديمقراطية ولكنها لم تنل اهتماما يذكر من قبل المرشحين على اختلاف توجهاتهم، تلك هي قضية اللامركزية السياسية أو المشاركة المحلية. فلم نجد حديثا عنها سوى في ندوتين لاثنين من المرشحين هما جاسم الخرافي وعبدالله الركيان. لقد شدد الأول على تدعيم مجالس الأحياء لكونها أقدر على معرفة احتياجات المنطقة وطالب الدولة أيضا باعطاء المزيد من الصلاحيات للمستوصفات والمستشفيات والمدارس لاتاحة الفرصة أمام الابداع وسرعة الانجاز وتقليل الانفاق الحكومي[٤٩] كذلك نوه الركيان الى أن وجود مجالس الأحياء وتعاونها مع النواب والمجلس البلدي يساعد على حل الكثير من المشكلات.[٥٠]

٢ ـ الاقتصاد :

اجمع المرشحون على وجود أزمة اقتصادية حقيقية لايفيد معها الترقيع أو التطمينات تتمثل مظاهرها في عجز الميزانية وتوقف العديد من المشروعات ورفع الدعم عن بعض السلع الضرورية والتفكير في فرض رسوم على الخدمات. هذه الازمة تجد أسبابها في اعتماد الاقتصاد الكويتي على مصدر وحيد للدخل هو النفط الذي تشهد سوقه العالمية حاليا انخفاضا في الطلب والسعر، والتبعية للعالم الخارجي، وخلل الهيكل الانتاجي ومحدودية الطاقة الاستيعابية والحرب العراقية ـ الايرانية بما سببت من ركود واستنزاف جزء من

احتياطيات الدولة، وأزمة سوق الأوراق المالية التي استنزفت ٢٠٠٠ مليون دينار، وأخيرا غياب التخطيط.

ولاصلاح هذا الوضع المتأزم، طالب برنامج التجمع الديمقراطي بسياسة اقتصادية جديدة تراعي مصالح القطاعات الشعبية العريضة وتستهدف بناء القاعدة الانتاجية البديلة وانتشال الكويت من أية هزات أو أزمات[٥١] وألحّ مرشحو التجمع في ندواتهم الانتخابية على ضرورة وضع خطة تنمية شاملة بعيدة المدى تقوم على تعبئة كافة الموارد وتنويع مصادر الدخل بخلق قاعدة صناعية وتوزيع الثروة بعدالة.[٥٢] وبرغم أن المرشح جاسم الصقر قد سلم بأولوية القضايا الاقتصادية على سائر القضايا المحلية، الا أنه قال بمتانة الاقتصاد الكويتي، وان ما أصابه لايعدو كونه نوعا من اهتزاز الثقة. وأعرب عن تفاؤله بعودة هذه الثقة، وان لم يوضح كيفية استعادتها.[٥٣] وطالب المرشح خالد سلطان بن عيسى بتنويع مصادر الدخل وتنمية الانتاج وتوسيع الدائرة الاقتصادية الكويتية من خلال دوائر ارتكاز كالاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتحويل أموال الاحتياطي تدريجيا الى استثمارات فعلية في الأقطار الاسلامية.[٥٤] ودعا البيان الانتخابي للمرشح جاسم الشريدة الى انتهاج سياسة نفطية تربط الانتاج بالاحتياجات الفعلية واقامة صناعات انتاجية.[٥٥] وشدد مرشحون آخرون على ترشيد الانفاق العام ومشاركة العاملين في اعداد وتنفيذ برامج التنمية وتوفير الحماية الحقيقية للصناعات المحلية والعناية بالثروة الزراعية والسمكية.[٥٦]

٣ ـ الاصلاح الاداري :

كان من بين القضايا الهامة التي سيطرت على أجواء المعركة الانتخابية. فالبند الثالث من برنامج التجمع الديمقراطي يقول باصلاح اداري حقيقي ومحاربة الفساد واستغلال النفوذ والتمييز بين المواطنين.[٥٧] وذهب د. أحمد الخطيب الى أن السبب الرئيسي لفشل كل محاولات الاصلاح الاداري يتعلق بالوزراء أنفسهم. فغالبيتهم من النوع الذي يأتي ليستفيد. وتنظر اليهم القيادة كموظفين وليسوا كمسئولين سياسيين عن السياسة العامة للدولة.[٥٨] واعتبر المرشح أحمد النفيسي الاصلاح الاداري قضية سياسية اقتصادية اجتماعية بحاجة الى قرار سياسي يضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويزيل آثار التضخم الوظيفي ويبني هيكلا اقتصاديا جديدا يوفر فرص عمل تستوعب العمالة الكويتية على الأقل.[٥٩] ومن نفس المنظور، أكد المرشح حمد الجوعان أن اصلاح الجهاز الوظيفي لابد أن يبدأ بالوزراء أنفسهم بأن يكون لمجلس الأمة دور في اختيارهم حتى يشعروا بأنهم مدينون بهذا الاختيار للأمة مصدر السلطات. واذا أحسن اختيار الوزراء فسوف يحسنون بدورهم اختيار من يلونهم في المسئولية من القيادات الادارية.[٦٠] ويعتقد خالد سلطان بن

عيسى أن طريق الاصلاح الاداري هو البدء بالقمة وتعيين الكفاءات الأمينة في المراكز القيادية واعادة النظر في الهيكل التنظيمي والقضاء على التضخم الوظيفي واعادة تدريب وتوزيع الطاقة البشرية الكويتية.[٦١] وعلق بعض المرشحين أهمية خاصة على المحكمة الادارية وديوان المحاسبة، بينما اعتبر آخرون أساس التطوير الاداري يكمن في التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه.[٦٢]

٤ ـ المشكلة السكانية :

نوه المرشحون الى وجود خلل شديد في التركيبة السكانية لصالح الوافدين الذين يشكلون غالبية السكان ومصدر الكثير من الأمراض الاجتماعية. وهذه الظاهرة تتطلب مواجهة حاسمة تحقيقا لمصلحة المواطنين والوافدين على السواء. فالبند الخامس من برنامج التجمع الديمقراطي يتحدث عن سياسة سكانية واضحة المعالم تعالج الخلل في الوضعية السكانية وتحافظ على شخصية المجتمع الكويتي.[٦٣] وذهب أحد مرشحيه ـ د. أحمد الربعي ـ الى أنه ينبغي وقف سياسة الباب المفتوح التي يمكن استيعابها لو أن الكويت بلد زراعي او صناعي. لكن ما يحدث، على حد قوله، هو تدفق أعداد هائلة الى البلاد يتحولون الى مستهلكين ولايقومون بأي عمل انتاجي. وراح يقترح انشاء مؤسسة خاصة ملحقة بمجلس الوزراء تتولى أمرها كوادر كويتية مخلصة تكون مهمتها وضع سياسة سكانية توقف سيل العمالة الوافدة.[٦٤] وبالاضافة الى مطالبته بضبط تدفق العمالة حفاظا على الهوية الكويتية والأمن العام، استنكر المرشح عبدالعزيز العندليب عملية التجنيس بحجة أنها تزيد من عدم التجانس في المجتمع وتثقل كاهل الدولة.[٦٥] ويحدد د. عبدالله النفيسي خطوات علاج الوضع السكاني المختل في كبح استيراد العمالة الأجنبية غير العربية، وتوفير البدائل العربية للعمالة واعادة النظر في قوانين التجنيس والاقامة بحيث يتم تجنيس القطاعات السكانية العربية شبه المستقرة، وطرح نظام الاقامة الدائمة لمن لايستطيع الحصول على جنسية ضمانا لاستقرار العمالة العربية.[٦٦] وبنفس الروح يفرق المرشح محمد العصيمي بين العمالة الأجنبية التي تهدد أمن واقتصاد البلاد، وبين العمالة العربية التي تشترك مع الكويتيين في العادات والتقاليد. ولهذا نراه يدعو الى الاستغناء عن الأجانب مع استقطاب العرب. وبدلا من تحويل ملايين الدولارات في صورة أجور الى كوريا أو غيرها، يمكن تحويلها الى الوطن العربي كي تساهم في تنميته لأن "تقدمه من تقدمنا"[٦٧]

٥ ـ الخدمات الاجتماعية :

أ ـ التعليم : اتفق المرشحون الذين تناولوا هذه المسألة على تردي مستوى التعليم في دولة الكويت. ويرجع ذلك في تصور مرشحي التجمع الديمقراطي الى غياب سياسة

واضحة المعالم تربط التعليم بمتطلبات التطور الشامل في البلاد. من هنا طالب برنامجهم بسياسة تعليمية تلبي احتياجات المجتمع وتخلق المواطن الصالح. وحدد المرشح عيسى الشاهين مرتكزات الخطة التعليمية في الوفاء باحتياجات البلاد من القوى العاملة وما يفرضه ذلك من اهتمام بالتعليم التطبيقي ومحاربة التغريب من خلال التكويت والتعريب والاهتداء بالتراث الاسلامي.[٦٨] ويعيب د. عبدالله النفيسي على النظام التعليمي تركيزه على النواحي النظرية دون العملية وازدحام اليوم الدراسي وخلو المدارس من المكتبات الجيدة وبعد المناهج عن الحاجات الفعلية للمجتمع. لذا يجب أن يعني التعليم بتدريب الشباب على التعامل مع النفط انتاجا وتسويقا وتصنيعا، ومع الخليج بصيد واستزراع الأسماك، ومع الزراعة والعناية بالثروة الحيوانية، اضافة الى التدريب المهني والحرفي لأن مستقبل الكويت في الشويخ الصناعية وليس في المكاتب الحكومية. وشدد كذلك على انتخاب القيادات التربوية من القاعدة الى القمة واخضاع المدارس الأجنبية لاشراف حكومي صارم.[٦٩] وذهب المرشح خالد سلطان بن عيسى الى أن حل مشاكل قطاع التعليم لن يتأتى سوى بوضع وتنفيذ سياسة تربوية تنبع من العقيدة الاسلامية.[٧٠] ودعا البرنامج الانتخابي للمرشح الشريدة الى تحقيق استقلال الجامعة وربطها بالمجتمع.[٧١] وطالب المرشح ابراهيم الشيخ باعادة النظر في المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني.[٧٢]

ب ـ الاسكان : أرجع المرشحون سبب المشكلة الاسكانية الى ترتيب الأولويات لغياب التخطيط والسياسة الاسكانية المحددة. وأن ما صرفته الحكومة على أزمة المناخ كان يكفي لبناء العدد اللازم من الوحدات السكنية، وأن ما يقال عن عدم وجود أراضي وأموال لا أساس له من الصحة.[٧٣] وعلى نفس المنوال، يعزو أحمد النفيسي المشكلة الى أولويات الدولة المقلوبة. آية ذلك أن مجموع ما أنفق على الاسكان خلال عشرين عاما لايتجاوز ٣٥ مليون دينار، بينما أنفق على اصلاح مدرج المطار الدولي ١٠ مليون دينار، وعلى أبراج الكويت ٦ مليون دينار.[٧٤] وبدلا من بناء صالة تزلج لاتمثل حاجة ملحة للمواطن، وبدلا من بناء شاليهات خيران ـ هكذا قال المرشح عبدالرحمن العسعوسي ـ هناك ٣٢٫٠٠٠ كويتي بحاجة الى سكن.[٧٥] وتبعا للمرشح محمد العصيمي، يتطلب حل المشكلة كسر احتكار الأراضي.[٧٦] ورأى خالد سلطان بن عيسى أن الحل يكون بتبني خطة اسكانية واضحة تتمثل محاورها في توفير الأراضي السكنية ووقف سكن العزاب بالمناطق النموذجية وتنظيم قطاع المقاولات والحفاظ على أسعار مواد البناء.[٧٧] وطالب جاسم الخرافي بوضع برنامج يدخل في اطاره القرض والقسيمة. وعبر عن أمله في تخفيض سعر القسيمة الى أقل من ٤ آلاف دينار مع توفير الخدمات لها في أسرع وقت. وطالب باشراك أكثر من جهة في بناء البيوت.[٧٨]

ج ـ الصحة : لم تكن من ضمن المسائل الساخنة في الندوات الانتخابية ربما لانه لاتوجد مشكلة حقيقية في قطاع الخدمة الصحية. لقد ربط د. أحمد الربعي بين غياب التخطيط وبين التخطبط في المجالات الاجتماعية ومن بينها الصحة.[٧٩] وذكر جاسم الخرافي أن نصف المبالغ المخصصة للرعاية الصحية تصل الى مستحقيها بينما ينفق النصف الآخر في صورة مرتبات ومكافآت للعاملين. وبالامكان تخفيض هذه التكاليف وتحسين نوعيتها وأسلوبها اذا أتيح لجمعيات النفع العام ومجالس الأحياء أن تشارك في مجال الخدمات الاجتماعية بوجه عام.[٨٠]

٦ ـ السياسة الخارجية :

ركزت برامج وندوات المرشحين على السياسة الداخلية، بينما لم تنل قضايا السياسة الخارجية الا نصيبا يسيرا من الاهتمام. فبرنامج التجمع الديمقراطي خصص خمسة بنود للقضايا المحلية مقابل بند واحد للسياسة الخارجية طالب بانتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة وغير منحازة يمكن معها تحقيق الاصلاحات الداخلية المنشودة.[٨١]

وجاءت بيانات انتخابية كثيرة خلوا من هذا الموضوع بصفة مطلقة. لاغرابة في قول المرشح جاسم الصقر بأن "الأمة العربية المسكينة" كانت الموضوع اليتيم في المعارك الانتخابية.[٨٢] وكرس المرشح د. ناصر صرخوه احدى ندواته لنقد سياسة القوتين الأعظم على الصعيد الكوني دون أن يطرح أية تصورات بشأن توجهات السياسة الخارجية للكويت.[٨٣]

واضح مما تقدم أن قضايا السياسة الداخلية طغت على أجواء الانتخابات خلافا لما توقعه البعض من أن تكون المعركة الانتخابية على مستوى الأحداث الحالية المحيطة بالمنطقة عموما وبالكويت خصوصا، وأن تكون طروحات المرشحين على مستوى الالتزام القومي الذي يرى هموم الكويت من منظور عربي واسع. وفي تناول المرشحين لهذه المسائل الداخلية، كان المواطن هو الماثل في الأذهان، ولم يرد ذكر للوافد غير العربي بالذات الا كمصدر للأمراض الاجتماعية وتهديد الهوية الوطنية واثراء بعض المواطنين وزيادة العبء على ميزانية الدولة.

ثالثا : تكتيكات المرشحين :

في سبيل تقديم أنفسهم للناخبين وشرح برامجهم وطروحاتهم، وكسب التأييد الشعبي، استعان المرشحون بأساليب شتى نرى من الأهمية بمكان القاء الضوء عليها بغية كشف الايجابيات التي عبرت عنها والتي تستحق التدعيم والتطوير، والسلبيات التي شابتها وتستحق المراجعة أو الترشيد.

١ ـ المؤتمرات الانتخابية[٨٤] :

استخدمها لفيف من المرشحين خصوصا في المناطق النموذجية وأمّتْهَا جموع من المواطنين شبابا وشيوخا. ويسلم الجميع بأن من أبرز سمات المعركة الانتخابية الأخيرة ظاهرة الندوات والمناظرات التي تميزت بقدر كبير من الموضوعية والانضباط وتناولت المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وابتعدت عن القضايا الخاصة او الهامشية. وكان يعلن عن موضوعات ومواعيد المحاضرات في الصحف. وغالبا ما كان المحاضرون هم المرشحون أنفسهم. ولكن في بعض الأحيان. كان المرشح يدعو شخصية عامة لالقاء المحاضرة. وبرز في هذا الصدد شخصان هما د. عثمان عبدالملك أستاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت، والأستاذ جاسم السعدون المعروف بطول باعه في الشئون الاقتصادية. ومما يذكر أن الندوات كانت تعقد مساء وفي جو رجالي خالص. غير أن بعض النساء كن تختلفن الى المقار الانتخابية لسماع المحاضرات والنقاشات وهن في سياراتهن عن طريق الراديو FM وهذه ظاهرة جديدة لم تعهدها انتخابات الكويت من قبل، ولعلها أن تكون مؤشرا على تنامي الوعي السياسي في صفوف النساء.

٢ ـ وسائل الاعلام :

لم تلعب الاذاعة والتلفزيون أي دور في متابعة الحملة الانتخابية. أما الصحافة فكانت ـ بحق ـ منبرا هاما لطرح تصورات وافكار المرشحين على اختلاف انتماءاتهم.

لقد تبارت الصحف اليومية الخمس ـ الوطن، القبس، الانباء، السياسة، الرأي العام ـ في أداء هذا الدور : نشر البرامج والبيانات الانتخابية، اجراء المقابلات مع المرشحين، نشر ملخصات وافية وأحيانا النصوص الكاملة للندوات الانتخابية . . . الخ. ويلاحظ بوجه عام أن الصحف كانت مفتوحة لكل التيارات مع انحياز لتيار معين في بعض الاحيان. فصحيفة الوطن الذائعة الصيت والواسعة الانتشار لم تخف تعاطفها وتبنيها الواضح لأصحاب الاتجاهات الوطنية وفي مقدمتهم مرشحو التجمع الديمقراطي. وراحت في نفس الوقت تنشر العديد من الكتابات النقدية لفكر وممارسات الحركة الاسلامية. أما صحيفة الأنباء فحملت بشدة على التجمع الديمقراطي في محاولة سحب البساط من تحت قدميه. غير أن حملتها هذه لم تنتج أثرا ذا بال على نحو ما سنرى في مكان لاحق.

والمهم أن المرشحين المعروفين بتوجيهاتهم الوطنية وجدوا في صحيفة الوطن ومجلة الطليعة منبرا اعلاميا ذا شأن. وباستثناء مجلة المجتمع لسان حال الاخوان المسلمين، لم يكن لمرشحي التيارين الاسلامي والقبلي صحف بعينها تتبناهم وتنحاز الى جانبهم أكثر من

غيرهم. من هنا، وفي صدد الحديث عن سلبيات المعركة الانتخابية، ذكر د. عبدالله النفيسي أن الصحف اليومية بدأت تنحاز بشكل واضح تجاه بعض المرشحين، وفي نفس الوقت تمارس التعتيم تجاه مرشحين آخرين.[٨٥]

المساجد والحسينيات :

اتخذ منها مرشحو الاتجاه الاسلامي بمختلف فصائله أداة للدعاية وتكتيل الأنصار. واستعمل بعض الأئمة والوعاظ خطب الجمعة في الدعاية لأولئك المرشحين والهجوم على المجموعات الوطنية لاسيما مجموعة الطليعة. وهم بذلك تجاوزوا حدود وظيفتهم الرسمية بصفتهم موظفين حكوميين يفترض فيهم الحياد.

لقد كان المرء يسمع شبابا على أبواب المساجد يصيحون بصوت عال عقب صلاة الجمعة "صوتك أمانة. واذا لم تصوت للشخص المسلم ترتكب إثما تحاسب عليه في الدنيا والآخرة."[٨٦] كذلك فإن من المرشحين من أخذ يواظب على الصلاة في المساجد الواقعة بمنطقته الانتخابية لخلق الانطباع بانه ورع وتقى، والالتقاء بالمصلين.

٤ ـ الاتصال المباشر :

الكويت بلد صغير يعلق أهمية كبيرة على علاقات الوجه للوجه التي تدل على تقدير من يتصل بمن يتصل به، وتترك بالتالي أثرا طيبا في النفس. كما لازالت تحكمه أخلاق المجاملة في السراء والضراء، اضافة الى مفاهيم "الديرة والربع" و"الأهل" ومن ثم، كان لجوء المرشحين جميعا الى أسلوب الاتصال الشخصي المباشر بالناخبين سواء بالمرور عليهم في المنازل أو الاختلاف الى الديوانيات الكائنة بمناطقهم الانتخابية، كذلك حرص المرشحون على أداء الواجب الاجتماعي بحضور الافراح والمآتم. كذلك حرصوا على الاتصال برؤساء العائلات وغيرهم من أصحاب "الكلمة المسموعة" في دوائرهم الانتخابية.

٥ ـ استخدام سلاح المال :

بعض المرشحين عمدوا الى شراء الاصوات بالمال الذي كان يقدم اما فى صورة نقدية أو عينية : شقق، سيارات، شهادات جنسية، تذاكر سفر. . . . الخ . على أية حال، واجهت ظاهرة الرشوة الانتخابية هذه حملة ضارية شارك فيها المرشحون الوطنيون والصحافة وجمعيات النفع العام لما تمثله من خطر على الديمقراطية. اذ تسمح لذوي النفوس المريضة بالوصول الى البرلمان بما يقلل من فاعليته وينال من هيبته. وأغلب الظن أن تلك الادانة الشعبية كان لها فضل ابطال مفعول سلاح المال الى حد كبير.

٦ ـ التنديد بالمجلس السابق والحديث عن المنجزات :

لجأ بعض المرشحين في حركتهم الانتخابية الى الحديث عن سلبيات المجلس السابق، واتهام اعضائه بالعجز عن ايجاد الحلول لمشاكل المجتمع خاصة أزمة المناخ، والتهاون في ممارسة صلاحياتهم والجري وراء المكاسب الخاصة والتخاذل في التصدي لتجاوزات الحكومة. لقد كان في رأيهم مجلس تمرير وتبصيم وليس مجلس مواقف.[٨٧] من ناحية أخرى، اعتمدت الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين الذين كانوا أعضاء بالمجلس السابق على دغدغة مشاعر المواطنين بالحديث عن منجزاتهم طيلة الفصل التشريعي : أسئلة، اقتراحات برغبة، مشروعات قوانين، مشاركة في عضوية اللجان، ثم الموقف التصويتي من مشروع تنقيح الدستور. ومنهم من قام بطبع كتيبات تحكي بالتفصيل أفعاله وأقواله داخل المجلس وخارجه.

٧ ـ مد الموائد :

نظرا لما لتقديم الطعام من دلالات في حياة المجتمع القبلي، دأب مرشحو المناطق الخارجية بالذات على عمل الولائم. وكان اعلان المرشح عن افتتاح مقره الانتخابي يجيء مقرونا بدعوة المواطنين الى تناول طعام "العشاء" هذا التقليد لم يمارسه مرشحو الدوائر الداخلية ـ الا فيما ندر ـ أولئك الذين فضلوا "غذاء العقول" على "غذاء البطون". ولعل من مؤشرات تنامى الوعى الانتخابي قلة رواد مخيمات الطعام وكثرة رواد مخيمات "الزاد الفكري".

٧ ـ التشهير :

لم يتورع الاخوان والسلفيون بالذات عن اثارة الشائعات والتشكيك بمواقف العناصر الوطنية واتهامهم بالشيوعية والالحاد، واستغلال واقعة رسوبهم في انتخابات ١٩٨١ للادعاء بانهم بلا رصيد شعبي يذكر. ولعل أبرز ما فعلوه اعادة نشر مجموعة مقالات منتقاة من أرشيف مجلة الطليعة كانت قد كتبت في مناسبات مختلفة. فقد نشرت الدار السلفية كتيبا يحمل عنوان "مجموعة الطليعة، مبادىء ـ مواقف ـ دعوات" بقلم د. امير الحداد الذي يعمل مدرسا بكلية الهندسة وينتمي لجماعة السلف.[٨٨]

ويذكر الكاتب أن الهدف هو تقديم رسالة سهلة تكشف عن عقائد وأفكار ومواقف مجموعة الطليعة التي تخالف تعاليم الاسلام روحا ومعنى. يبدأ الحديث عن ارتباط مجموعة الطليعة بحركة القوميين العرب مشيرا الى أنهم آمنوا بالنظرية الشيوعية. وينتقل بعد هذا الى موقف المجموعة من روسيا والدول الاشتراكية. فيذكر أنه لم يرد في أي عدد من مجلة

الطليعة انتقاد بسيط لأي موقف من مواقف الاتحاد السوفييتي، وأن هذه المواقف لاتلقى الا التأييد والثناء المستفيض أو التبرير. ويتناول الجزء الثالث موقف مجموعة الطليعة من الجماعات والتشريعات الاسلامية. فيقول انها تتهم المتدينين بالتحالف مع الحكومة وتعتبر نصرة المسلمين في الهند وأفغانستان عمالة أمريكية، وتتهم الجماعات الاسلامية بأنها أحزاب الاسلام الأمريكي وتكفر المنتمين لها كما أنها تستهزىء بقرار فصل الرجال عن صالونات النساء، وترفض الاحتكام الى فتاوي شرعية. وتناول بقية الكتاب نظرة الطليعة للتطرف الديني والنظام الايراني والموقف السوري من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقضية ارتيريا وتطورات الأوضاع في الصومال، والثورة الفلسطينية، وبالاضافة الى نشر الكتيب المذكور، اتخذوا من جريدة الانباء منبرا للتهجم المتواصل على التجمع الديمقراطي، غير أن هذا الاخير لم يشأ أن يصمت بازاء هذه الحملة. فعمد الى كشف النقاب عن التناقض بين القول والفعل على صعيد الحركة الاسلامية. وفي هذا السياق، أثيرت مسألة تورط المرشحين السلفيين خالد سلطان بن عيسى وجاسم العون في سوق الأوراق المالية[٨٩]. وتولى د. عبدالله العمر ـ مدرس بقسم الفلسفة ومعروف بانتمائه الليبرالي العلماني ـ مهمة الرد على د. أمير الحداد في سلسلة مقالات نشرتها الوطن قبل يوم الاقتراع بأيام معدودة تحت عنوان "ليس دفاعا عن الطليعة، لكن ايضاحا لسوء النية وغياب الفكر". في المقال الاول أكد على حرية الرأي باعتبارها أمرا مقدسا وأن تعدد تيارات الفكر ووجهات النظر ظاهرة صحية واثراء للانسانية، وبالتالي لايحق لجماعة ما أن تضيق بأفكار جماعة أخرى أو تحاول فرض منهجها بوصفه الصواب.

وبين في المقال الثاني كيف ان رسالة د. الحداد لم تكن موضوعية او منصفة وكيف خلت من الضوابط اللازم توافرها في أي نقد عقلاني. وراح في بقية الحلقات يسلط الضوء على المغالطات والتناقضات والتشويهات المعتمدة التي تضمنها الكتيب[٩٠]

٨ ـ المفتاح الانتخابي :

برز لدى معظم المرشحين أناس ذوو صلات اجتماعية واقتصادية واسعة لعبوا الدور الأساسي والبارز في تحريك الأساليب الدعائية للمرشح. هؤلاء الذين يسمون في العرف الكويتي "المفاتيح الانتخابية" كانوا محور تجميع التأييد وزيادة الأصوات لمرشحيهم، حتى أصبحت بعض الحملات الانتخابية غير ذات قيمة بدون المفتاح الانتخابي. فهذا الأخير بما له من هيبة اجتماعية وقدرة على التحرك والاتصال والتأثير، كان "يفتح الأبواب" أمام المرشح لدى العديد من العائلات والقبائل والتجمعات، ويساعده بالتالي على ترسيخ أقدامه في الدائرة الانتخابية.

هكذا زاوجت الأساليب بين ما هو تقليدي وما هو عصري وكان للندوات الفكرية والحوارات السياسية دورها المؤثر والهام في العديد من الدوائر، وتلك ظاهرة مستجدة لم تعهدها الانتخابات من قبل وتبشر باتجاه التجربة البرلمانية نحو مزيد من النضج. وبفضلها، غلب الطابع العقلاني البراجماتي على أكثرية الحملات الانتخابية بدلا من الطابع الانفعالي الارتجالي الذي كان يميزها في الماضي. وفي نفس الوقت، عوّل كثير من المرشحين على النهج التعبوي المنظم بالاعداد الجيد للحملة الانتخابية والتنسيق الذكي مع القوى التقليدية القبلية والطائفية والعائلية[٩١]

المبحث الثالث
نتائج الانتخابات

من الأهمية بمكان رصد وتحليل النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات حتى يمكن التعرف على الخريطة الحقيقية للحياة السياسية في دولة الكويت والقوى المؤثرة عليها. وفي هذا المقام سوف نتصدى لمسألتين: المشاركة التصويتية، وتركيبة المجلس الجديد.

أولا: المشاركة التصويتية: في هذا الخصوص، ثمة حقائق تسترعي النظر:

١ ـ من أبرز سمات الانتخابات قيد الدراسة اقبال الأغلبية الساحقة من الناخبين على صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم. فقد بلغ مجموع المقترعين في كافة الدوائر ٤٨٣٦٨ مواطنا يشكلون ٨٥٪ من اجمالي الناخبين. وباطلالة مقارنة على حجم المشاركة التصويتية في شتى الدوائر (جدول ٦) يتبين أن المدى يتراوح بين ٧٣٪ في دائرة أم الهيمان (أدنى قيمة)، ٣ر٨٩٪ في دائرة حولى (أعلى قيمة). إن تصدر حولى للقائمة ليس بالشيء الغريب اذا علمنا أنها خبرت أسخن معركة انتخابية شارك فيها ١٨ مرشحا، اضافة الى كونها تضم قطاعات شابة ذات فهم ومتابعة للعمل الديمقراطي عامة والانتخابي خاصة. أما وقوع أم الهيمان في ذيل القائمة فربما يرجع الى طابعها القبلي وهدوء المعركة الانتخابية لقلة عدد المرشحين.

على أية حال، يلاحظ أن معدل الاقتراع في أكثر من نصف الدوائر (١٣ دائرة بنسبة ٥٢٪) يتجاوز المتوسط العام، بينما يقل عنه في اثنتي عشرة دائرة. كما أن المعدل العام في الدوائر الداخلية يزيد قليلا عن نظيره في الدوائر الخارجية: ٩ر٨٥٪، ٨٣٪ على التوالي.

وفي صدد تفسير ارتفاع نسبة المقترعين، يشير البعض الى تنامي الوعي الانتخابي بفضل الندوات والمؤتمرات الانتخابية والتغطية الصحفية المكثفة. بيد أن هذا العامل، على

أهميته، لا يكفي وحده لتفسير ظاهرة اتساع المشاركة التصويتية فهناك برأينا عوامل أخرى تضافرت معه : تأثيرات العصبيات وعدم تدخل الحكومة في مجريات الحملة الانتخابية وأثر ذلك في اشاعة مناخ عام من الثقة في جدوى الانتخابات. فليس يخفى أن التدخل الحكومي يزعزع الشعور بالثقة لدى الناخب كما قد يحمله على السلبية وعدم الاهتمام.

وجدير بالملاحظة أن معدل الاقتراع في الانتخابات الأخيرة لا يكاد يختلف عن نظيره في انتخابات ١٩٨١ حيث أدلى ٨٩ر٧٪ من الناخبين بأصواتهم، الأمر الذي يرجع بدرجة كبيرة الى فرحة الشعب بعودة الحياة النيابية بعد توقفها لمدة أربع سنوات شهدت صدور قوانين عديدة بمراسيم أميرية كان لها، على ما يبدو، وقع سيء في نفوس الكثيرين. من ثم تطرح انتخابات المجلسين الحالي والسابق نمطا متميزا على صعيد المشاركة التصويتية بالقياس الى الانتخابات التي جرت في الستينات والسبعينات. ففي انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧، وهو المعروف بالمجلس المزور، شكل المقترعون ٦٦٪ من جملة الناخبين. ثم هبطت النسبة إلى ٥١٪ في انتخابات المجلس الثالث عام ١٩٧١ ربما بسبب اهتزاز الثقة الذي رتبته وقائع التزوير هذه. وعاودت النسبة ارتفاعها لتصل الى حوالي ٦٠٪ في انتخابات المجلس الرابع سنة ١٩٧٥ الذي لم يلبث أن حل عام ١٩٧٦.

٢ ـ لم يفلت السلوك التصويتي من تأثير الظاهرة القبلية التي تشكل احدى الثوابت في المجتمع الكويتي وتقرر الى حد كبير نتيجة انتخابات المجلس النيابي او المجلس البلدي أو حتى مجالس ادارات الجمعيات التعاونية. ويرتبط التصويت القبلي بالتجمعات القبلية في المناطق الواقعة خارج المنطقة النموذجية : السالمية، الرميثية، الفروانية، العمرية، جليب الشيوخ، الجهراء القديمة، الجهراء الجديدة، الأحمدي، الرقة، الصباحية، أم الهيمان (انظر جدول ٨) كما يغذيه ويعمل على استمراره غياب أو ضعف التنظيمات والتجمعات السياسية التي تستطيع جمع أبناء القبائل على أساس الفكر أو الرأي وليس صلة الرحم. كذلك تحكم هذا السلوك التصويتي علاقة الكفيل بالمكفول Patron – client relationship. إنها علاقة مصلحية غير متكافئة بين أبناء القبيلة وشيخها أو أحد أصحاب النفوذ فيها جوهرها قيام الناخبين بالتصويت إلى جانب مرشح القبيلة الأقدر على تحصيل منافع مباشرة لهم في صورة خدمات أو انجاز معاملات لدى الدوائر الحكومية. ولاعجب أن توجد هذه العلاقة بالنظر الى ماتعانيه الدوائر الخارجية من نقص شديد في المرافق العامة وانخفاض في مستوى الوعي السياسي بالقياس الى بقية مناطق الكويت.[٩٣]

جدول (٦)

عدد نسبة المقترعين الى الناخبين في جميع الدوائر في الانتخابات الأخيرة

الدائرة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة
١ ـ الشرق	١٤٩٥	١٢٩٤	٨٦ر٥
٢ ـ المرقاب	١٣١٧	١٣١٧	٨٨ر٢
٣ ـ القبلة	١٣٢٩	١١٢٤	٨٤ر٥
٤ ـ الدعية	٢٣٣٥	٢٠٧٠	٨٨ر٦
٥ ـ القادسية	٢٠٩٢	١٧٦٧	٨٤ر٤
٦ ـ الفيحاء	٢١٣١	١٨١٤	٨٥
٧ ـ كيفان	١٦٩٢	١٣٣٦	٧٨ر٩
٨ ـ حولي	٢٢٩٥	٢٩٤٣	٨٩ر٣
٩ ـ الروضة	١٨٥٩	١٦٢٢	٨٧ر٢
١٠ ـ العديلية	٢٣١٥	١٩٩٥	٨٦
١١ ـ الخالدية	١٧٠٩	١٤٢٦	٨٣ر٤
١٢ ـ السالمية	١٧١٨	١٤٣٣	٨٨ر٥
١٣ ـ الرميثية	٣٨٠٩	٣٣٠٥	٨٦ر٧
١٤ ـ أبرق خيطان	٢٢١٥	١٨٢٩	٨٢ر٦
١٥ ـ الفروانية	٢٧٥٢	٢٣٩٨	٨٧
١٦ ـ العمرية	٢٨١٠	٢٢٤٧	٧٩ر٩
١٧ ـ جليب الشيوخ	٢٠٠٤	١٦٦٥	٨٣
١٨ ـ الصليبخات	٢٤٠٦	٢١٠٥	٨٧ر٤
١٩ ـ الجهراء الجديدة	٢٠٠٦	١٧٢٢	٨٥ر٨
٢٠ ـ الجهراء القديمة	٣١٠٥	٢٥٩٥	٨٣ر٥
٢١ ـ الأحمدي	٣٤٧١	٢٩٥٣	٨٥
٢٢ ـ الرقة	٢٢٦٤	١٩١٨	٨٤ر٧
٢٣ ـ الصباحية	٣٢٠٨	٢٥٩٥	٨٠ر٨
٢٤ ـ الفحيحيل	٢٠٥٤	١٧٥٩	٨٥ر٦
٢٥ ـ أم الهيمان	١٥٥٦	١١٣٦	٧٣
مجموع	٥٦٨٤٨	٤٨٣٦٨	٨٥

المصدر : مجلة الطليعة، العدد ٨٨٥، ١٩٨٥/٣/٦.

جدول (٧)
تطور حجم المشاركة التصويتية في انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٥
بيان تجميعي

الانتخاب	عدد الناخبين	عدد المصوتين	نسبة
١٩٦٣	١٦٨٨٩	غير مبين	-
١٩٦٧	٢٦٧٩٦	١٧٥٩٠	٦٦
١٩٧١	٤٠٦٤٩	٢٠٧٨٥	٥١
١٩٧٥	٥٢٩٩٣	٣١٨٦٢	٦٠
١٩٨١	٤٢٠٠٨	٣٧٦٨٩	٨٩ر٧
١٩٨٥	٥٦٨٤٨	٤٨٣٦٨	٨٥

المصدر : Jasem Mohammad Jerkhi: The Electoral Process in Kuwait: Geographical Study, (Unpublished Ph. D. University of Exeter, 1984) P. 146.

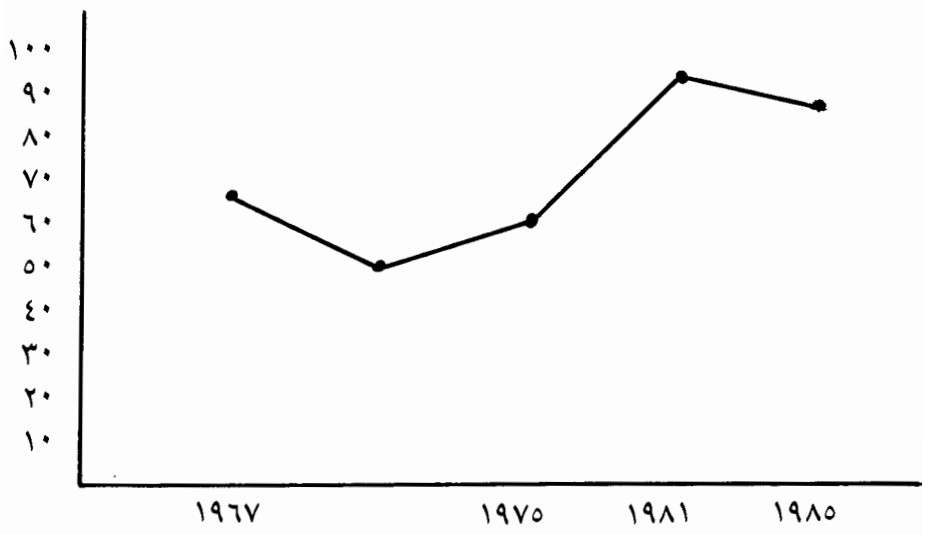

رسم بياني (٣) تطور نسبة المقترعين فيما بين
١٩٦٧ ـ ١٩٨٥

جدول (٨)
توزيع الاصوات القبلية

الدائرة	التجمعات القبلية	مجموع الأصوات القبلية	مجموع الناخبين بالدائرة	٪
٨ ـ حولي	عوازم	٣٠٠	٣٢٩٥	٩ر١
١٢ ـ السالمية	عوازم	١٠٥٠	١٦١٨	٦٤ر٨
١٣ ـ الرميثية	عوازم + كنادرة	١٦٠٠	٣٨٠٩	٤٢
١٤ ـ خيطان	عتبان	٦٢٠	٢٢١٥	٢٧ر٩
١٥ ـ الفروانية	رشايدة	١٢٥٢	٢٧٥٢	٧٠
١٦ ـ العمرية	رشايدة + مطران + أخرى	١٥٧٨	٢٨١١	٥٦
١٧ ـ جليب الشيوخ	مطران + أخرى	١٥٢٣	٢٠٠٤	٧٥ر٨
١٨ ـ الصليبخات	عوازم	٣٢٠	٢٤٠٦	١٣ر٣
١٩ ـ الجهراء الجديدة	عنزة + ظفير + رشايدة	٨٦٣	٢٠٠٦	٤٣ر١
٢٠ ـ الجهراء القديمة	عنزة + عجمان + ظفير	١٣٦٠	٣١٠٥	٤٣ر٧
٢١ ـ الاحمدي	عجمان + عوازم + عتبان	١٦٣٠	٣٤٧١	٥٠ر٩
٢٢ ـ الرقة	عوازم + عجمان + مطران	١٦٦٥	٢٢٦٤	٧٣ر٥
٢٣ ـ الصباحية	عجمان + عوازم	٢٢٤٩	٣٢٠٨	٧٠ر١
٢٤ ـ الفحيحيل	عوازم + هواجر + قحطان	٧٨٤	٢٠٥٤	٣٨ر٢
٢٥ ـ أم الهيمان	عوازم	٨٠٠	١٥٥٦	٥١ر٤

المصدر : بيانات وردت في صحيفة القبس ، ١٢/١/١٩٨٥، ص ٤

٣ ـ في المناطق الداخلية بالذات، يبدو أن طروحات المرشحين وتوجهاتهم السياسية ومؤهلاتهم الشخصية لعبت دورا يعتد به في توجيه المواقف التصويتية للناخبين. هذا الأمر توقعته سلسلة من الاستفتاءات حول اتجاهات الناخبين أجريت في الفترة السابقة على يوم الاقتراع. فقد اظهرت نتائج استبيان "القبس" على عينة عشوائية منتظمة من ٤٠٠ ناخب أن البرنامج الانتخابي هو العامل الحاسم في المفاضلة بين المرشحين حسب رأي ٧٠٪ من أفراد العينة، وأن التعليم الجامعي مطلوب توفره في النائب المثالي طبقا لحوالي ثلثي المبحوثين (٢ر٦٦٪) وأن الانتماء القبلي أو الطائفي ليسا شرطين ضروريين في النائب المثالي تبعا لأكثر من نصف العينة (٥٤٪). [٩٤] وأوضحت نتائج استفتاء طبقته جمعية الدراسات

الفلسفية والاجتماعية بجامعة الكويت على عينة قوامها ١٨٦٦ ناخبا في دوائر كيفان والروضة وحولي والرميثية والفيحاء أن أهم صفات يجب أن يحوزها المرشح هي الالتزام بالاسلام (٥٥٪) والحصول على الشهادة الثانوية كحد أدنى (٣٦٪) والخبرة السابقة في العمل النيابي (٣٢٪). أما الصفات التي نالت أدنى درجات الاهتمام من أفراد العينة فكانت كبر السن (١٢٪)، ومعارضة الحكومة (٨٪)، والمنزلة العائلية الرفيعة (١٣٪) وتقديم الخدمات للناس (١٢٪). كما أظهرت النتائج ميل الناخب الى تفضيل مرشح الاتجاهات الدينية والقومية على المرشح الذي ليس له اتجاه محدد : ٣٧٪، ١٩٪، ١٥٪ على التوالي.[٩٥] نأتي الى الاستفتاء الأخير الذي طبق تحت اشرافنا على عينة عشوائية من ٤٠٠ ناخب في المناطق الداخلية، والذي أظهرت نتائجه أن ٧ر٩٢٪ من المبحوثين مع ضرورة وجود برنامج انتخابي للمرشح، ٨٩٪ يرون ألاّ يقل المستوى التعليمي للمرشح عن الثانوية العامة، ٨٧٪ يشترطون الصلاح والتقوى ومخافة الله، ٨٥٪ يعتبرون الاهتمام بالمصلحة العامة من أهم مواصفات الشخص الجدير بعضوية مجلس الأمة. أما المستوى المادي والانتماء العائلي والقبلي والطائفي فجاءت بذيل القائمة حيث قالت بها نسبة محدودة لم تتجاوز ١٥٪، ثم خيرنا المبحوثين بين نوعين من النواب : نوع يعنيه أساسا تقديم خدمات لأبناء الدائرة، وصنف آخر يصدر في سلوكه النيابي عن مصلحة المجتمع ككل. فوجدنا نسبة ضئيلة ـ ٣ر١٠٪ ـ تفضل نواب الخدمات، بينما الأغلبية الساحقة ـ ٧ر٨٩٪ ـ تريد نواب القضايا العامة.[٩٦]

٤ ـ لايعكس السلوك التصويتي استقطابا أيديولوجيا بين التيارات السياسية، وتلك خاصية لازمت التجربة النيابية في الكويت منذ الاستقلال. آية ذلك قيام الناخب بالتصويت لمرشحين مختلفين في توجهاتهما الفكرية والسياسية تماما. فعلى سبيل المثال، صوت ناخبو حولي لكل من د. عبدالله النفيسي (تيار اسلامي) ود. أحمد الربعي (تجمع ديمقراطي) في نفس البطاقة مثلما كانوا يصوتون من قبل للدكتور أحمد الخطيب (تجمع ديمقراطي) وعبدالعزيز المساعيد (بلا توجه سياسي معين) في بطاقة واحدة. هذا النمط تكرر في دوائر أخرى : كيفان (فيصل الصانع المعروف بانتمائه الوطني المستقل وجاسم العون من جماعة السلف)، القبلة (جاسم القطامي زعيم التيار القومي، جاسم الخرافي من التجار)، الفيحاء (مشاري العنجري الوطني المستقل، وحمود الرومي المدعوم من جمعية الاصلاح)، الروضة (د. أحمد الخطيب من التجمع الديمقراطي وجاسر الجاسر المعروف بقدرته على تحصيل الخدمات)، هذه الأمثلة وغيرها تدل على أن القرار التصويتي للناخب الكويتي لايتأثر بالاتجاه السياسي للمرشح قدر تأثره بشخصية المرشح ذاته من حيث استقامة الفكر وقوة الحجة وطهارة اليد أو الاستعداد والمقدرة على تقديم الخدمات.[٩٧]

جدول (٩)
أصوات الفائزين بالمركزين الأول والثاني في جميع الدوائر

الدائرة	مجموع أصوات الفائز الأول(م)	النسبة الى مجموع الأصوات	مجموع الأصوات الفائز الثاني(م)	النسبة الى مجموع الأصوات	الفرق بين النسبتين
١ ـ الشرق	٥٣٨	٤١,٥	٤٥٦	٣٥	٦,٥
٢ ـ الضاحية	٦١١	٥٢,٦	٥٤٥	٤٦,٩	٥,٧
٣ ـ القبلة	٦٥٠	٥٧,٨	٦١٠	٥٤,٣	٣,٥
٤ ـ الدعية	١٠٧٢	٥١,٨	١٧٠١	٥١,٧	,١
٥ ـ القادسية	٧٨٢	٤٤,٢	٤٨٤	٢٧,٣	١٦,٩
٦ ـ الفيحاء	١١٤٨	٦٣,٣	٧٩٨	٤٤	١٩,٣
٧ ـ كيفان	٦٠١	٤٥	٥٩٤	٤٤ر٤	٦ر
٨ ـ حولى	٩٥١	٣٢ر٣	٧٦٠	٢٥ر٨	٦ر٥
٩ ـ الروضة	٧٨٢	٤٨ر٢	٧٥٤	٤٦ر٥	١ر٧
١٠ ـ العديلية	٩٢٠	٤٦	٧٣٩	٣٧	٩
١١ ـ الخالدية	٨٢٠	٥٧ر٥	٦٦٨	٤٦ر٨	١٠ر٧
١٢ ـ السالمية	٧٤٧	٥٢ر١	٥٨٣	٤٠ر٦	١١ر٥
١٣ ـ الرميثية	١٣٧٨	٤١ر٦	١٢١٣	٣٦ر٧	٤ر٩
١٤ ـ أبرق خيطان	٨١٠	٤٤ر٣	٧٧٤	٤٢ر٣	٢
١٥ ـ الفروانية	٧٨٢	٣٢ر٦	٧٥٣	٣١ر٤	١ر٢
١٦ ـ العمرية	١١٠٦	٤٩ر٢	٨٦٦	٣٨ر٥	١٠ر٧
١٧ ـ جليب الشيوخ	٦٦٢	٣٩ر٧	٣٦٥	٣٨ر١	١ر٦
١٨ ـ الصليبخات	٨٩٥	٤٢ر٥	٧٣٠	٣٤ر٦	٧ر٩
١٩ ـ الجهراء الجديدة	٦٩٢	٤٠ر١	٦٣٥	٣٦ر٨	٣ر٣
٢٠ ـ الجهراء القديمة	٧٢٨	٢٨	٤٦٨	١٨	١٠
٢١ ـ الأحمدي	١٢٠٦	٤٠ر٨	١٠٣٧	٣٥	٥ر٨
٢٢ ـ الرقة	٦٩٢	٣٦	٦١٥	٣٢	٤
٢٣ ـ الصباحية	١٢٨٣	٤٩ر٤	١٢٦٦	٤٨ر٧	٧ر
٢٤ ـ الفحيحيل	١٠٤٦	٥٩ر٤	٩٢٠	٥٢ر٣	٧ر١
٢٥ ـ أم الهيمان	٧٩٥	٦٩ر٩	٧٦٧	٦٧ر٥	٢ر٤

(م) المصدر : الأنباء ١٩٨٥/٢/٢٢، ص ٤، الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٢، ص ٣.

٥ ـ بصفة عامة، ازداد تشتت السلوك التصويتي بازدياد عدد المرشحين والعكس صحيح. فبالنظر الى جدول (٩) يتضح أن الدوائر التي تصدرت القائمة من حيث عدد المرشحين وقعت في ذيل القائمة من حيث نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون بالمركزين الأول والثاني (الجهراء القديمة، الفروانية، وحولي) وبالمقابل فإن الدوائر التي تميزت بقلة عدد المرشحين جاءت في صدر القائمة من حيث نسبة أصوات الفائزين بعضوية المجلس (أم الهيمان، القبلة، الضاحية، الفحيحل، الخالدية). وفي ذلك مايبرهن على مصداقية القول بأن كثرة عدد المرشحين تؤدي الى تشتت الأصوات أيا كان حجمها، وبالتالي احتمال فوز المرشح رغم حصوله على نسبة ضئيلة من الأصوات.

من ناحية أخرى، لم يحدث أن صوت معظم المقترعين في أكثرية الدوائر الى جانب مرشح بعينه. يشهد لذلك أنه من بين مجموع النواب، فاز ٣٨ نائبا (٧٦٪) بأغلبية بسيطة، بينما فاز ١٢ نائبا فقط (٢٤٪) بالأغلبية المطلقة.

إضافة الى هذا وذاك، يعكس السلوك التصويتي قدرا يعتد به من التماثل فيما يتعلق بالمرشحين الفائزين. اذ يبدو أن الذين صوتوا الى جانب الفائز الأول غالبا ما صوتوا أيضا لصالح الفائز الثاني. وربما يدل على ذلك ضآلة الفرق بين نسبتي الأصوات التي حصل عليها كلا الفائزين في الغالبية العظمى من الدوائر.

٦ ـ كشف التصويت عن وجود تحالف وتفاهم مسبق بين بعض المرشحين على تبادل الدعم ليس فقط في دائرة واحدة وإنما على مستوى مجموعة من الدوائر. لقد تمت مجموعة من صفقات تبادل الأصوات أثرت بالتأكيد في تقرير نتيجة الانتخابات. وفي نفس الوقت، استخدمت بعض القوى السياسية لعبة الصوت "الواحد أوالاعور[٩٨]" لتأييد مرشحين معينين. هذه الممارسات التصويتية تثبت أن القوى المنظمة ـ في سبيل الفوز ـ لم تجد غضاضة في تقديم البراجماتية على مسألة العقائد والافكار.

ثانيا : بنية المجلس :

عقب اعلان نتائج الانتخابات، سارعت الصحافة والرأي العام الى اطلاق العديد من الأوصاف على المجلس الجديد من قبيل أنه "مجلس قوي" "أقوى مجلس في تاريخ البلاد" "مجلس متوازن" "مجلس كل الوطن". ولعله بالامكان تبين مدى الصواب في هذه التوصيفات من خلال النقاط الآتية :

١ ـ يضم المجلس الجديد ٢٢ من أعضاء المجلس السابق (٤٤٪)، ٢١ عضوا يفوزون بالمنصب لاول مرة (٤٢٪)، ٧ أعضاء سبق أن ظفروا بالمنصب في الستينات

والسبعينات. بعبارة أخرى، تشكل الوجوه الجديدة ـ أي التي لم تكن أعضاء في المجلس السابق ـ الجزء الأعظم من عضوية المجلس الحالي (٥٦٪). ويعني هذا غلبة تيار التجديد على تيار الاستمرارية في تشكيلة المجلس بالمعنى الكمي أو العددي. وفي ذلك ما يبرهن على قابلية التجربة البرلمانية في الكويت لتجديد شبابها من آن لآخر وعلى عدم استئثار جيل معين بالمقاعد النيابية.

غير أن المجلس الحالي من هذه الزاوية بالذات لايعد حالة متميزة أو متفردة في الحياة البرلمانية الكويتية، بل ربما تفضله مجالس أخرى. ذلك أن نسبة أعضائه الجدد الفائزين بالمنصب لأول مرة تقل ـ كما يتضح من جدول ١٠ ـ عن نظيرتها في المجالس السابقة: ٤٢٪ مقابل ٤٧ر٣٪، ٤٥٪، ٤٤٪، ٥٢٪ في المجالس الثاني والثالث والرابع والخامس على الترتيب. واذا أضفنا اليها نسبة الوجوه الجديدة التي سبق لها الفوز، فإن المجلس الحالي لا يكاد يشذّ عن المجلسين الثالث والرابع: ٥٦٪ مقابل ٥١٪ ، ٥٢٪، بل ان المجلس الخامس يتفوق عليه بنسبة مقدارها ١٢٪.

٢ ـ على صعيد الدوائر، تغير ممثلو سبع دوائر بالكامل هي: الضاحية، الدعية، القادسية، حولى، الفروانية، العمرية، الجهراء الجديدة، كما تم تغيير جزئي في أربع عشرة دائرة هي: الشرق، القبلة، كيفان، الروضة، العديلية، السالمية، الرميثية، أبرق خيطان، جليب الشيوخ، الجهراء القديمة، الأحمدي، الرقة، الصباحية، الفحيحيل، ويعني هذا أن التغيير طال جميع الدوائر عدا أربع فقط: الفيحاء، الخالدية، الصليبخات، أم الهيمان.

٣ ـ بخصوص انتماءات الأعضاء، يتميز المجس الحالي بحضور لكل التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع. كما يضم ممثلي البادية والحضر، وممثلي الأجيال القديمة والجديدة. لقد دخلت المجلس وجوه وطنية معروفة مثل د. أحمد الخطيب، د. أحمد الربعي، سامي المنيس (ثلاثتهم من التجمع الديمقراطي)، جاسم القطامي عن تيار القوميين العرب ، فيصل الصانع، ويوسف المخلد وسعد طامي وفيصل الدويش ، حمد الجوعان، ناصر البناي، د. يعقوب حياتي، مشاري العنجري (عناصر وطنية مستقلة). كما احتفظ التيار الاسلامي بالمواقع التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨١ وان حدث تغير كبير في اشخاص ممثليه، اذ سقطت معظم رموزه: خالد سلطان بن عيسى، وعيسى الشاهين، عدنان عبدالصمد، عبدالمحسن جمال. وحلت محلها رموز أخرى: د. عبدالله النفيسي الذي يعتبر من أكثر الشخصيات الاسلامية انفتاحا، أحمد باقر، عبدالعزيز المطوع، مبارك الدويلة وبالرغم من استمرار الحضور القبلي البارز داخل المجلس، الا أن عددا من النواب القبليين جاءوا من صفوف الشباب المتعلم الذين حالفهم التوفيق على المرشحين التقليديين في كل من الجهراء والأحمدي وخيطان والعمرية.

ولم يحالف الحظ أسماء لامعة أبرزها محمد العدساني رئيس المجلس السابق، جاسم الصقر، وكذا المرشحين المعروفين باستخدام سلاح الرشوة الانتخابية.

وهكذا جاءت تركيبة المجلس الحالي مختلفة، كيفيا، عن تركيبة المجلس السابق الى حد ما، وهو ما ولد الانطباع وخلق التوقع بأنه سيكون أكثر فاعلية وحيوية في أداء وظائفه. بَيْد أنه قد لا يكون من هذه الناحية، أفضل مجلس في تاريخ البلاد اذ لم تخل مجالس الستينات والسبعينات من العناصر الوطنية المؤثرة. واذا كانت قد خلت من أصحاب التوجهات الدينية فمرجع ذلك أن الحركة الاسلامية لم يكن لها آنئذ وجود محسوس في حياة المجتمع، ويستبعد أحد الدارسين أن يكون المجلس الحالي مختلفا عن بقية المجالس من

جدول (١٠)
الأعضاء الجدد والمستمرون في مجالس الامة

الاستمرار والتغيير	المجلس الثاني		المجلس الثالث		المجلس الرابع		المجلس الخامس		المجلس السادس	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١ ـ أعضاء مستمرون من المجلس السابق	٣٠	٥٢ر٧	٢٥	٤٩	٢٤	٤٨	١٦	٣٢	٢٢	٤٤
٢ ـ أعضاء يعودون الى المجلس بعد خروجهم	ـ	ـ	٣	٦	٤	٨	٨	١٦	٧	١٤
٣ ـ أعضاء يدخلون المجلس لأول مرة	٢٧	٤٧ر٣	٢٣	٤٥	٢٢	٤٤	٢٦	٥٢	٢١	٤٢
المجموع	٥٧(أ)	١٠٠	٥١(ب)	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠

(أ) يتضمن هذا العدد الأعضاء السبعة الذين فازوا في انتخابات فرعية.
(ب) يتضمن هذا العدد العضو الذي فاز في انتخابات فرعية.
المصدر : أعد الجدول من واقع كشوف أسماء أعضاء مجلس الأمة في الفصول التشريعية الستة، الأمانة العامة، مجلس الأمة، دولة الكويت.

جدول (١٠)
خصائص الخلفية الاجتماعية لأعضاء مجلس ١٩٨٥

المتغير	العمر				المستوى التعليمي					الوضع المهني				عضوية الجمعيات والاندية		
الاجتماعي	٣٠ - ٣٩	٤٠ - ٤٩	٥٠ ء ٥٩	٦٠ فأكثر	مؤهل فوق الجامعي	مؤهل جامعي	ثانوية عامة	متوسطة	ابتدائية	العمل في الحكومة	سلك التدريس بالجامعة	القطاع الخاص التجاري	المهن الحرة	أخرى	عضو	غير عضو
التكرارات :																
عدد ١٦(أ)	٢٤	٨	٢	٨	١٥	١٨	٦	٣	٨	٤	٣٠	٥	٣	٣٧	١٣
نسبة ٣٢	٤٨	١٦	٤	١٦	٣٠	٣٦	١٢	٦	١٦	٨	٦٠	١٠	٦	٧٤	٢٦

(أ) يدخل في هذا العدد النائبان اللذان اختيرا لشغل حقائب وزارية وهما جاسم الخرافي وخالد الجميعان

المصدر: ركب الجدول من واقع البيانات الخام الواردة في صحيفة الأنباء، ١٩٨٥/٢/٢٧، ص ص ١٣ - ١٦

حيث الهيمنة العددية للتيار المحافظ الذي يشمل حوالي ٧٠٪ من النواب مقابل ٣٠٪ تقريبا للنواب الوطنيين الاصلاحيين والراديكاليين. ولكن هذه المعادلة لم تمنع المجلس، في رأيه، من تحقيق العديد من المكاسب والانجازات بفضل ضغوط ومساندة الرأي العام.[٩٩]

٤ ـ بخصوص الخلفية الاجتماعية لأعضاء المجلس، تتراوح الأعمار بين ٣١ و ٦٤ عاما بمتوسط عام قدره ٤٣ سنة وأربعة أشهر. وتقع الغالبية العظمى في الفئتين العمريتين ٣٠ ـ ٣٩ عاما (١٦ نائبا) ، ٤٠ ـ ٤٩ عاما (٢٤ نائبا). ويعنى ذلك أن ٨٠٪ من النواب ينتمون الى المراحل العمرية المتوسطة أو الشابة. ولعل المجلس الحالي من هذه الناحية لايختلف عن المجلس السابق. وبالنسبة للمستوى التعليمي للنواب، يشكل الحاصلون على مؤهلات جامعية ٤٦٪ مقابل ٣٤٪ في المجلس الخامس. وتبلغ نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية ٣٦٪ مقابل ٢٤٪ في المجلس الخامس. أما النواب ذوو التعليم المتوسط والابتدائي فنسبتهم ١٢٪ ، ٦٪ مقابل ٢٨٪، ١٤٪ في المجلس السابق. من ثم يمكن القول إن النواب الحاليين أفضل من النواب السابقين على محك التعليم.[١٠٠] وفيما يتعلق بالخلفية المهنية للنواب، يلاحظ بوجه عام ارتفاع مستوياتهم المهنية. فقد جاء معظمهم من القطاع الخاص التجاري (٦٠٪)، بينما تتوزع البقية بين العمل في الحكومة (١٦٪) وسلك التدريس بالجامعة (٨٪)، والاشتغال بالمهن الحرة (١٠٪). إن المجلس الحالي يميزه وجود أهل اختصاص في الميادين القانونية والهندسية والأكاديمية والعسكرية والصحية، وتلك كفاءات يتطلبها النهوض الشامل بالمجتمع. اضافة الى كل ذلك، يلاحظ أن لاعضاء المجلس بصفة عامة حضوراً على صعيد النشاط الاجتماعي العام بدليل انخراط حوالي ٧٥٪ منهم في عضوية الجمعيات والأندية ومجالس الأحياء. ولعل في ذلك ما يبرهن على وجاهة ما يقال عن الصلة الوثيقة بين المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية.

استنتاجات وتوصيات

لقد هدفت الدراسة الى تقييم مسيرة الانتخابات النيابية الأخيرة في الكويت من خلال اختبار ثلاثة افتراضات أساسية أظهر العرض والتحليل مصداقيتها. فالانتخابات قيد الاهتمام أوضحت تفاعل القديم والجديد في تشكيل السلوك السياسي للمواطن الكويتي مرشحا وناخبا. وبيان ذلك أن الحملة الانتخابية رافقتها متغيرات ومظاهر عصرية كان لها تأثير يعتد به : الندوات والمحاضرات، المتابعة الصحفية، الاعلانات، الطرح الشمولي المستقبلي لمشاكل المجتمع، التحالفات الانتخابية على أسس واقعية عملية. الا أن هذه المتغيرات الحديثة لم تكن لها الهيمنة سواء في توجيه ممارسات المرشحين أو تقرير النتائج

العامة للانتخابات. اذ خضعت هذه وتلك، جزئيا، وعلى نحو ما سلف البيان، لتأثير العوامل التقليدية العائلية والقبلية والطائفية.

من ناحية أخرى، نأت الحكومة عن التدخل المباشر في الانتخابات فلم تفض اجتماعا لمرشح، ولم تستبدل صندوقا بآخر ولم تحرق صندوقا، ولم تمنع مسجلا بالقوائم الانتخابية من الإدلاء بصوته، ولم تفتعل أزمة في أية لجنة انتخابية. هذا الموقف كانت له ايجابياته التي عكست نفسها في شدة اقبال المواطنين على مقار المرشحين وزيادة عدد المقترعين، ووصول عناصر مختلفة في أفكارها وخلفياتها وتطلعاتها السياسية الى مقاعد المجلس. فحق وصفه بمجلس الجميع أو مجلس تعددية الانتماءات والطروحات.

كذلك، أظهرت نتائج الدراسة تأثيرا واضحا لمتغيرات التعليم والسن والمهنة على تركيبة المجلس. فقد نجح العديد من المتعلمين الشباب وأصحاب التخصصات والمكانة المهنية العليا في الوصول الى سدة البرلمان، الأمر الذي جعل المواطنين يتوقعون الكثير من المجلس في التصدي للمشاكل بموضوعية وعلمية وتحقيق المزيد من الرقي السياسي والاجتماعي.

ومع التسليم بأن المؤشرات الايجابية التي أفرزتها الانتخابات بخصوص الناخب والنائب على السواء تتطلب فترة زمنية ليست قصيرة حتى تترسخ وتصبح مناط المعادلة السياسية في البلاد، نرى أن هناك ثلاثة اجراءات سوف يؤدي اتخاذها الى تطوير حقيقي في الممارسة الديمقراطية :

١ ـ علاج الخلل في الجسم الانتخابي باقرار حق التصويت للمرأة وحملة الجنسية الثانية وللشباب ما فوق سن الـ ١٨.

٢ ـ الحظر التام للانتخابات الفرعية قبلية كانت أو طائفية أو غيرها.

٣ ـ اعادة النظر في التقسيم الحالي للدوائر لاصلاح ما به من عيوب وجعله أكثر تعبيرا عن الارادة الشعبية.

الهـــوامش

(١) حول مختلف مظاهر السياسة، انظر مثلا:

Gabriel Almond, ed., **Comprative Politics Today; A World,** (Boston: Little Brown & Comp. , 1974), P. 62.

(٢) Lucian Pye "The Non – Western Political Process" in Harry Eckstein and David Apter, eds., **Comprative Politices; A Reader,** (New York: Free Press, 1967), PP. 657; Jacob Landau et. al., eds., **Electoral Politics in the Middle East , Issues, Voters and Elites,** (Stanford, California; Hoover Institution Press, 1980) , pp. 319 – 320.

(٣) Lester Milbrath, **Political Participation, How and Why do People Get Involved in Politics?** (Chicago : Rand McNally & Comp., 1967), pp. 39 – 45, 110 – 137

(٤) جريدة **الهدف**، ١٩٦٥/٢/٢٢.

(٥) الدوائر العشر هي بالترتيب : الشرق، القبلة، الشويخ، الشامية، كيفان، القادسية، الدسمة، حولي، السالمية، الأحمدي.

(٦) قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، م٤، م٥١، مجموعة التشريعات الكويتية، الجزء الخامس، ادارة الفتوى والتشريع، دولة الكويت، ١٩٨١.

(٧) د. جاسم كرم، "الآثار المترتبة على تغيير عدد الدوائر الانتخابية"، الجزء الأول، **الوطن** ١٩٨٤/١٢/٨، ص ٠٧ .

(٨) خريطة المناطق الانتخابية في الكويت بين حركة السكان والتقسيمات السياسية، القبس، عدد ٤٥٦٣، ١٩٨٥/١/٢٦، ص ٦ .

(٩) مرسوم بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، مجموعة التشريعات الكويتية، مصدر سابق ذكره، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(١٠) الدوائر في النظام الجديد هي بالترتيب التالي : ١ ـ الشرق، ٢ ـ المرقاب، ٣ ـ القبلة، ٤ ـ الدعية، ٥ ـ القادسية، ٦ ـ الفيحاء، ٧ ـ كيفان، ٨ ـ حولي، ٩ ـ الروضة، ١٠ ـ العديلية، ١١ ـ الخالدية، ١٢ ـ السالمية، ١٣ ـ الرميثية، ١٤ ـ أبرق خيطان، ١٥ ـ الفروانية، ١٦ ـ العمرية، ١٧ ـ جليب الشيوخ، ١٨ ـ الصليبخات، ١٩ ـ الجهراء الجديدة، ٢٠ ـ الجهراء القديمة، ٢١ ـ الأحمدي، ٢٢ ـ الرقة، ٢٣ ـ الصباحية، ٢٤ ـ الفحيحيل، ٢٥ ـ أم الهيمان.

انظر الجدول المرفق للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، المصدر السابق ص ص ١٠٩ ـ ١١٣.

(١١) للوقوف على حجج الحكومة بالتفصيل، انظر : المصدر السابق، ص ص ١١٤ ـ ١١٧.

(١٢) راجع بالذات : د. جاسم كرم، مصدر سابق، وأيضا الجزء الثاني من الدراسة، **الوطن** ١٩٨٥/١٢/١٥، ص ٧، القبس، ١٩٨٥/١/٢٦، ص ٦ .

(١٣) Ahmed Dhaher and Faisal Al – Salem, **Voting Behavior In Kuwait: An Overview,** (Paper Submitted to the Center For Education in International Managment, Geneva, Summer 1981) p. 6.

(١٤) مقابلة مع صالح الفضالة، الأنباء ١٩٨٤/١١/١٢، مقابلة مع ناصر الروضان، **الرأي العام**، ١٩٨٥/١/٢.

(١٥) مقابلة مع حمد الجوعان، **الأنباء** ١٩٨٤/١٢/٣١، **مقابلة مع سعد طامي** ١٩٨٥/٢/٢١. **ويلتقي مع هؤلاء في الرأي بعض علماء السياسة الكويتيين. انظر : مقابلة مع د. معصومة المبارك، الأنباء** ١٩٨٤/١١/١٨، **مقابلة مع د. عبدالرضا أسيري، الأنباء** ١٩٨٤/١١/٢١ .

(١٦) قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، م١، ٢، ٣ . مصدر سابق، ص ص ٩٠ ـ ٩١ .

(١٧) يعتمد تقدير النسب المذكورة في المتن على جدول في مقال د. معصومة المبارك، الأغلبية المنسية من المشاركة في عرس الديمقراطية، **الوطن**.

(١٨) إن تشوه الجسم الانتخابي كأحد نقائص أو معوقات الديمقراطية في الكويت أمر شدد عليه من تناولوا بالتعقيب والتعليق بحث د. محمد الرميحي الموسوم "تجربة المشاركة السياسية في الكويت" والمقدم الى ندوة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" . . انظر مثلا : عبدالله النيباري، د. يحيى الجمل، د. عبدالله النفيسي، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وعقدت في ليماسول، قبرص ٢٦/١١ ـ ١/١٢/١٩٨٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٦٦٧، ٦٧٢، ٦٧٦ .

(١٩) د. عبدالملك التميمي، **الوطن** ٢٨/١/١٩٨٥ ، خالد المقامس، **الوطن** ٢٩/١/١٩٨٥ .

(٢٠) طالع على سبيل المثال د. عبدالملك التميمي، القوى السياسية والاجتماعية التي تخوض الانتخابات النيابية في الكويت، **الوطن** ١٦/٢/١٩٨٥ .

(٢١) انظر : Ahmed Dhaher and Faisal AL – Salem, op. cit., pp 5 – 6

يلاحظ أن بعض مرشحي التيار القبلي ومجموعة التجار يتفقون مع توجهات وسياسات الحكومة في أمور مختلفة إلى حد كبير، ولهذا تقف الحكومة وراءهم إلى حد كبير.

(٢٢) الرأي العام، ٢/١/١٩٨٥.

(٢٣) الأنباء، ٢٦/١/١٩٨٥ .

(٢٤) **الوطن**، ٢/١/١٩٨٥ .

(٢٥) **الوطن**، ٨/١/١٩٨٥ .

(٢٦) القبس، ٤/٢/١٩٨٥ .

(٢٧) القبس، ٢/٢/١٩٨٥ .

(٢٨) الرأي العام، ٢٥/١١/١٩٨٥ .

(٢٩) **الوطن**، ١/١٢/١٩٨٥ .

(٣٠) **الوطن**، ٢٤/١/١٩٨٥ .

(٣١) **الوطن**، ٢٣/١/١٩٨٥ .

(٣٢) **الوطن**، ٣٠/١/١٩٨٥ .

(٣٣) **الوطن**، ٨/١/١٩٨٥ .

(٣٤) القبس، ٤/٢/١٩٨٥ .

(٣٥) **الوطن**، ١٠/٢/١٩٨٥ .

(٣٦) د. عبدالله النفيسي، الانتخابات الكويتية المقبلة، الهموم المحلية، القبس، ١٩٨٤/١١/٢٤، ص ١٢ .

(٣٧) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٣٨) الوطن، ١٩٨٥/٢/١١ .

(٣٩) الوطن، ١٩٨٥/٢/٦ .

(٤٠) الوطن، ١٩٨٤/١١/٢٧، ٢/٤، ١٩٨٥/٢/١١ .

(٤١) الوطن، ١٩٨٤/١١/٢٧، ١٩٨٥/١/١٨، ١٩٨٥/٢/٦، ١٩٨٥/٢/٨ .

(٤٢) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٢، ١٩٨٤/١٢/٢٣، الرأي العام ١٩٨٥/١/٢، القبس، ١٩٨٤/١٢/٣٠ .

(٤٣) السياسة، ندوة الرؤية المنظورة لمجلس الأمة القادم والتيارات السياسية الكويتية، ١٩٨٥/١/٧، ص ٥ .

(٤٤) الوطن، ١٩٨٥/١/٨ .

(٤٥) الرأي العام، ١٩٨٤/١١/٢٥ .

(٤٦) الرأي العام، ١٩٨٥/١/٢ .

(٤٧) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٢ ،الوطن، ١٩٨٥/١/٢، ١٩٨٥/١/٢٩ .

(٤٨) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٣١، الوطن، ١٩٨٥/١/٨، ١٩٨٥/١/٢٩، ١٩٨٥/٢/١، القبس، ١٩٨٤/١٢/٢٢، ١٩٨٤/١٢/٣٠ .

(٤٩) القبس، ١٩٨٥/٢/١٢ .

(٥٠) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١١ .

(٥١) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٥٢) الوطن، ١/٨، ١/١٧، ١٩٨٥/٢/١٨ .

(٥٣) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٥٤) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٥٥) الوطن، ١٩٨٥/١/٣٠ .

(٥٦) القبس، ١٩٨٥/٢/٢، الوطن ١٩٨٥/٢/٢٠ .

(٥٧) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٥٨) الوطن، ١٩٨٥/٢/٧ .

(٥٩) القبس، ١٩٨٥/٢/٩ .

(٦٠) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٣١ .

(٦١) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٦٢) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ القبس، ١٩٨٥/٢/٢ .

(٦٣) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٦٤) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١٨ .

(٦٥) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ .

(٦٦) د. عبدالله النفيسي، مصدر سابق، نفس الصفحة.

(٦٧) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٠ .

(٦٨) القبس، ١٩٨٥/٢/٢ .

(٦٩) نفس المصدر السابق.

(٧٠) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٧١) الوطن، ١٩٨٥/١/٣٠ .

(٧٢) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ .

(٧٣) الوطن، ١٩٨٥/١٢/٣١ .

(٧٤) الوطن، ١٩٨٥/٢/٥ .

(٧٥) الوطن، ١٩٨٥/١/٣١ .

(٧٦) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٠ .

(٧٧) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٧٨) نفس المصدر السابق.

(٧٩) الوطن، ١٩٨٥/٢/٤ .

(٨٠) القبس، ١٩٨٥/٢/١٢ .

(٨١) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٨٢) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٨٣) **القبس**، ١٩٨٥/٢/٢ .

(٨٤) **من واقع مشاهداتهم، انتهى كثيرون الى تقييم ايجابي لأسلوب الندوات الانتخابية، انظر مثلا: د. عبد المالك التميمي**، الوطن ١٩٨٥/١/٢٨، ١٩٨٥/٢/٥، جاسم المطوع، الوطن ١٩٨٥/٢/١٩، خالد المقامس، الوطن ١٩٨٥/١/٢٩ .

(٨٥) د. عبدالله النفيسي، تساؤلات تبحث عن اجابة، **الوطن**، ١٩٨٥/٢/١١ .

(٨٦) **الوطن**، ١٩٨٥/١٢/١ .

(٨٧) انظر مثلا : حمد الجوعان، **الوطن**، ١٩٨٥/٢/١١، عبدالعزيز المطوع، **الأنباء**، ١٩٨٥/١/٢٥، د. محمد المهيني، **الوطن**، ١٩٨٥/١/٢ .

(٨٨) د. أمير الحداد، **مجموعة الطليعة**، (الكويت، الدار السلفية، ١٩٨٥).

(٨٩) **الوطن**، ١٩٨٥/٢/١٧، ص ١ .

(٩٠) د. عبدالله العمر، ليس دفاعا عن الطليعة ولكن إيضاحا لسوء النية وغياب الفكر، **الوطن** ١٩٨٥/٢/١٧. ص ٧، ١٩٨٥/٢/١٨ ، ص ٩، ١٩٨٥/٢/١٩، ص ٦ .

(٩١) د. خلدون النقيب، دعوة للتحالف الوطني، **القبس**، ١٩٨٥/٣/٩ ، ص ٢١ .

(٩٢) تحدد الأدبيات السياسية خصائص علاقة الكفيل ـ المكفول في تفاوت المكانة بين الطرفين، والمنفعة المتبادلة والاتصال المواجهي .
راجع مثلا :
Rene Lamarhand and Keith – Legg, "Political Clientelism and Political Development: A Preliminary Analysis". **(Comparative Politics,** N?. 4., January 1972.

(٩٣) حول ملامح الظاهرة القبلية، انظر د. خلدون النقيب، "الانتخابات والبديل القبلي" **القبس**، ١٩٨٥/١/١٢، ص ١ .

(٩٤) **انظر النتائج التفصيلية في : القبس**، ١٩٨٥/١/١٥، ص ٤، ١٩٨٥/١/١٦، ص ٧ .

(٩٥) **يمكن الرجوع الى النتائج بالتفصيل في : الأنباء**، ١٩٨٥/٢/١٧، ص ٩، ١٩٨٥/٢/١٨، ص ١٠ .

(٩٦) للوقوف على هذه النتائج وغيرها، راجع : **الوطن**، ١٩٨٥/١/٣١، ص ١٣ .

(٩٧) **طالع د. خلدون النقيب، دعوة للتحالف الوطني، القبس**، ١٩٨٥/٣/٩، ص ١٣ .

(٩٨) **للناخب أن يعطي صوته لاثنين من المرشحين في دائرته الانتخابية، فإذا أعطاه لمرشح واحد وحجبه عن المرشح الثاني، سمى الصوت في هذه الحالة بالصوت الأعور**.

(٩٩) نفس المصدر، ص ٢١. وكذلك تقرير لوكالة رويتر، **الوطن** ١٩٨٥/٢/٢٢، ص ٤ .

(١٠٠) تعتمد مقارنة التوزيعات العمرية والتعليمية للنواب الحاليين والسابقين على بيانات اوردتها جريدة **الأنباء**، ١٩٨٥/٢/٢٧ .